



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المركز الجامعي ميلة

الرقم التسلسلي:

معهد العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

ميدان: علوم اقتصادية، التسيير والتجارة

الشعبة: علوم التسيير

التخصص: مالية

مذكرة بعنوان

دور التحليل الاستراتيجي في إعداد الاستراتيجية التأقديمة في المؤسسة الاقتصادية دراسة ميدانية لمؤسسة إصلاح الجزائر ميلة

مذكرة مكملة لنيل شهادة الليسانس ل.م.د في العلوم الاقتصادية

تخصص مالية

إشراف الأستاذة

إعداد الطلبة

بوطلاعة محمد

- بوالعتروس فطيمة
- طالبي فايزة
- سياري هاجر

السنة الجامعية: 2011 - 2012

الفهرس

مقدمة

الفصل الأول: الإدارة الإستراتيجية في المؤسسة

المبحث الأول: ماهية الإستراتيجية 1

المطلب الأول: تعاريف عامة 2

المطلب الثاني: خصائص الإستراتيجية 7

المطلب الثالث: أهمية الإستراتيجية 9

المبحث الثاني: أنواع الإستراتيجيات 12

المطلب الأول: الإستراتيجية التنافسية 12

المطلب الثاني: الاستراتيجيات البديلة 13

المطلب الثالث: الإستراتيجية الوظيفية 17

المبحث الثالث: الإدارة التنافسية 20

المطلب الأول: الإدارة الإستراتيجية للمستقبل 20

المطلب الثاني: الإدارة التنافسية 23

الفصل الثاني: التحليل الاستراتيجي و دوره في الإستراتيجية التنافسية للمؤسسة

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التحليل الاستراتيجي 30

المطلب الأول: مفهوم التحليل الاستراتيجي 30

المطلب الثاني: خطوات و أدوات التحليل الاستراتيجي 31

المبحث الثاني: تحليل بيئة المؤسسة 48

المطلب الأول: تحليل البيئة الداخلية 48

المطلب الثاني: تحليل البيئة الخارجية 54

المبحث الثالث: نماذج التحليل الاستراتيجي 58

المطلب الأول: نموذج بوسطن- مجموعة بوسطن الاستشارية 59

المطلب الثاني: نموذج بورتر- القوى الخمسة 63

الفصل الثالث: دراسة عملية إستراتيجية في مؤسسة اتصالات الجزائر- ميلة

المبحث الأول: لمحه عامة عن اتصالات الجزائر 67

المطلب الأول: التعريف بالمؤسسة محل الدراسة 67

المطلب الثاني: مهام و أهداف مؤسسة اتصالات الجزائر 70

المطلب الثالث: شرح الهيكل التنظيمي لمجموعة اتصالات الجزائر- فرع ميلة 71

المطلب الرابع: دراسة إستراتيجية التنافسية في مؤسسة اتصالات الجزائر 77

الخاتمة العامة

فهرس الأشكال:

الصفحة	العنوان	الرقم
22	دعائم الإدارة الإستراتيجية في المستقبل	1
24	عملية إدارة التنافسية	2
26	تحليل عوامل قوى التنافس السبع	3
32	تحليي القوة الإستراتيجية	4
35	مصرفوفة Shell	5
38	مصرفوفة مكنزي	6
42	مصرفوفة إستراتيجيات النمو التكاملية	7
43	مصرفوفة Ansoff الموسعة	8
45	مصرفوفة ADL	9
47	مصرفوفة SWOT	10
49	نموذج الهيكل التنظيمي البسيط	11
49	نموذج الهيكل الوظيفي	12
50	نموذج الهيكل القطاعي	13
56	مسح و تحليل بيئة العمل	14
58	قوى المحركة للمنافسة في الصناعة	15
60	مصرفوفة بوسطن الاستشارية	16
63	نموذج بورتر القوى الخمسة لتحليل بيئة المؤسسة	17

مقدمة عامة

تتميز بيئه المؤسسة الصناعية، بعدد من الخصائص التي تؤثر عليها، وذلك نتيجة تحديات عديدة، ناجمة عن التغيرات الحاصلة في عدة مجالات مثل: الثقافة، التجارة، الادارة، السياسة و الاعلام.....الخ. وذلك راجع إلى التطور الحاصل في التكنولوجيات الحديثة مما جعل المؤسسة في مواجهة أمام هذه التحديات و التي تبرز في منافستها الحادة مع باقي المؤسسات، مما ولد تكاثل و تحالف المؤسسات الكبيرة (روح المنافسة)، بالإضافة إلى وجود مؤسسات عالمية و متعددة الجنسيات.

و بفعل استخدام و تنامي تكنولوجيا الاتصالات و المعلومات التي جعلت من الأسواق من مختلف دول العالم كسوق واحدة، و مع تزايد الاتفاقيات التجارية المبرمة بين الدول، و فتحت أسواقاً للمنتجات المنافسة، ونتيجة كل هذا ظهرت عدة استراتيجيات والتي لها علاقة بالتنافس و البيئة التنافسية، وذلك لتحقيق استراتيجية تنافسية مناسبة لتحقيق أهداف المؤسسة.

أشكالية البحث:

- مالداعي إلى البحث عن تطبيق إستراتيجية تنافسية.
- هل الإستراتيجية التنافسية ضرورة حتمية للمؤسسات الاقتصادية؟
- ماهي أنواع الإستراتيجيات التنافسية التي يمكن للمؤسسة تطبيقها في قطاع نشاطها؟
- كيف تستطيع المؤسسة أن تنجح في تحديد الإستراتيجية التنافسية المناسبة لها؟
- فيما يتمثل دور الإستراتيجية التنافسية في أداء المؤسسة؟
- ماهي أهم العوامل المساعدة في استمرار فعالية أدائها؟

الفرضيات:

- تعتبر الإستراتيجية التنافسية كضرورة في ظل الأوضاع الراهنة خاصة بوجود وتنامي المنافسة.
- تساعد الإستراتيجية التنافسية في مجابهة المنافسة وذلك في مجالات خاصة.
- تلعب الإستراتيجية التنافسية دور هام في تحقيق فعالية أداء المؤسسة وذلك بالاعتماد على كل من الجودة، الإبداع التكنولوجي و اليقظة التنافسية و التي تعتبر من أهم العوامل المساعدة في استمرارية الأداء الإستراتيجي.

أهمية الدراسة:

- تكمن أهمية الموضوع في لفت الانتباه إلى أهمية الإستراتيجية التنافسية في حياة المؤسسة عامة، وفي بقائها ونموها بصفة خاصة، وهذا بإبراز مدى ضرورة التأقلم و التكيف مع الظروف الحالية للمحيط المتميزة بالتغيير والحركة المستمرة.

أهداف الدراسة:

- توضيح ماهية كل من التحليل الإستراتيجي و الإستراتيجية التنافسية.
- تبيان أن الإستراتيجية التنافسية هي السبيل الوحيد الذي يساعد المؤسسة في التأقلم مع المحيط الخارجي.
- إبراز أهمية تحليل بيئه المؤسسة في تحديد الإستراتيجية التنافسية بأحسن أداء.
- التعرف على أهم العوامل التي تسمح بإمكانية تحسين الأداء الإستراتيجي للمؤسسة.
- إنجاز دراسة تقييميه لمعرفة مكان تحديد الإستراتيجية التنافسية من وجهة نظر ارتباطها بالأداء.

أسباب اختيار موضوع البحث:

- تعود أسباب اختيارنا لهذا الموضوع بالدرجة الأولى إلى الميل الشخصي لقضايا التسيير ذات الطابع الحديث و الإستراتيجي خاصة.

مجال الدراسة وحدودها:

- تمت الدراسة على مستوى مؤسسة اتصالات الجزائر فرع ميلة, في الفترة الممتدة ما بين 01 إلى 05 ماي.

المبحث الأول: ماهية الاستراتيجية

مقدمة: إن التطور الحاصل في مجال إدارة الأعمال و خاصة بعد الحرب العالمية الثانية أوجد حقولا دراسية استجدة بسبب ظهور مشكلات تنظيمية وإدارية لا تقوى الأساليب والطرق السابقة في تقديم حلول ناجزة لها.

ومن هنا أصبحت إدارات منظمات الأعمال تبحث عن مفاهيم جديدة وأفكار إبداعية قادرة من خلالها على التعامل مع مشكلات أصبحت معقدة و سربعة الظهور وهكذا اتجه البحث عن حلول عملية يتم فيها تكامل المعرفة وتوحيدها لغرض تقديم حلول شمولية قادرة على إيجاد أرضية مناسبة للإدارة العليا لمنظمات الأعمال في وضع خطط استراتيجية على مستوى المنظمة وأقسامها الرئيسية. فالاستراتيجية هي نقطة الانطلاق بالنسبة للإدارة العليا في رسم وتنفيذ خططها وأنشطتها ومن هنا تثار العديد من التساؤلات حول ماهية الاستراتيجية , وما هي أهميتها للمنظمة

المطلب الأول: تعاريف عامة

1 – تعريف الاستراتيجية:

إن أول ما يتبادر إلى الدهن عند ذكر مصطلح الاستراتيجية الحروب، باعتبارها أول مجال عرف استعمالها قبل أن تتعذر إلى مجالات أخرى، ويعود أصلها إلى الكلمة اليونانية strategos والتي ارتبط مفهومها بالخطط المستخدمة في إدارة المعارك وفنون المواجهة العسكرية إلا أنها امتدت بعد ذلك إلى مجال الفكر الإداري وصارت مفضلة الاستخدام لدى منظمات الأعمال وغيرها من المؤسسات الأخرى المهتمة بتحليل بيئتها وتحقيق المبادرة والريادة في مجالات نشاطها. وتعتبر الإدارة الاستراتيجية من مجالات الدراسة التي نالت اهتماماً واسعاً في العقود الثلاثة الأخيرة من القرن العشرين وذلك استجابة للضغوط والمؤثرات البيئية التي واجهتها منظمات ومؤسسات الأعمال في تلك الفترة⁽¹⁾.

وفي عصرنا أصبح للاستراتيجية أهمية كبيرة في مجال إدارة المؤسسات، حيث أصبحت هذه الأخيرة تعتمد عليها في وضع الخطط واتخاذ القرارات الملائمة، وقد قدم للاستراتيجية عدة تعريفات أهمها:

"تصور المؤسسة لما تريد أن يكون عليه في المستقبل، وليس كيفية وصولها إلى هذا الوضع، وتعرف الاستراتيجية على أنها الإطار المرشد للاختيارات التي تحدد طبيعة مؤسسة ما واتجاهها، وتتصل هذه الاختيارات أو الخدمات والأسواق والقدرات الهامة والنمو العائد وتخصيص الموارد في المنظمة"⁽²⁾. كما تم تعريف الاستراتيجية على أنها: "تلك الخطط وأنشطة المؤسسة التي يتم وضعها بطريقة تضمن خلق درجة من التطابق بين رسالة المؤسسة وأهدافها وبين هذه الرسالة والبيئة التي تعمل فيها بصورة فعالة وذات كفاءة عالية"⁽³⁾.

من خلال ما سبق يمكننا القول: أن الاستراتيجية هي سياسة شاملة وطويلة المدى, تحدد أسلوب تحقيق المؤسسة لمهامها وأهدافها بتصور رؤية مستقبلية لها خلال تحديد غايتها على المدى البعيد, وتحديد أبعاد العلاقة المتوقعة بينها وبين بيئتها, مما يسهم في بيان الغرض و المخاطر المحيطة بها و نقاط القوة والضعف المميزة لها, وذلك بهدف اتخاذ القرارات الاستراتيجية المؤثرة على مسارها البعيد و مراجعتها وتقويمها.

⁽¹⁾ مصطفى محمود أبو بكر و فهد بن عبد الله النعيم, الإدارة الاستراتيجية وجودة التفكير والقرارات, الطبعة 2007-2008, ص 31.

⁽²⁾ عبد السلام أبو قحف, الإدارة الاستراتيجية و إدارة الأزمات , دار الجامعة الجديدة, مصر 2002, ص 55.

⁽³⁾ إسماعيل محمد السيد, الإدارة الاستراتيجية, الدار الجامعية, الإسكندرية, ص 2.

١ - القرارات الاستراتيجية: يمثل القرار الاستراتيجي الاختيار الأفضل لدى متخذ القرار من بين البديل الاستراتيجية المطروحة وهي قرارات طويلة المدى وذات تأثير مهم على المؤسسة وذلك لمواجهة موقف استراتيجي يخص أحد جوانب التنظيم الذي يعمل به، تتخذ هذه القرارات على أعلى مستوى في إدارة المؤسسة^(١).

ويتم اتخاذ القرارات الإدارية لتسخير عمليات الأداء الإداري، وتغيد هذه القرارات في استقرار الهيكل التنظيمي، وتنم بتدقيق البيانات والمعلومات بين مختلف مديريات وأقسام المؤسسة، وتتميز القرارات الاستراتيجية بالشمول وطول المدى وكونها تتخذ في مستويات عليا من الإدارة، وذلك لامام هذه الأخيرة بإمكانيات وموارد المؤسسة ومعرفتهم للظروف المحيطة بها وذلك ما جعل هذه القرارات تتسم بالاستقرارية وعدم التكرار وقلتها نسبيا.

٢ - القرارات التشغيلية: تتعلق القرارات التشغيلية بتخصيص الموارد على العملية الفنية المختلفة بما يسهم في جدولة الإنتاج وتحديد مستوى المخرجات بصورة تفصيلية، وتوضح خصائصها ودرجاتها ومقاساتها، وتعتبر هذه القرارات محدودة للأطر التي من خلالها يتم تنفيذ استراتيجيات المؤسسة موضع التنفيذ، وتتميز القرارات التشغيلية بالمدى القصير، وتتخذ بصورة لا مركزية، حيث يتم اتخاذها على مستوى الإدارات والأقسام التشغيلية، كل حسب ظروفه ومتطلباته، كما تعمل على ترشيد النفقات التكاليف التي تتحملها المنظمة في سبيل عملياتها الإنتاجية وقد تتخذ هذه التقارير بصورة متكررة.

٣ - صياغة الاستراتيجية: ونعني بصياغة الاستراتيجية إيضاح وتمهيد الطريق الذي تعتمد عليه المؤسسة في تحقيق غالياتها ووضع خطط طويلة المدى للتعامل بفاعلية مع الفرص والمخاطر البيئية التي تواجه المؤسسة مستقبلا.

إن صياغة الاستراتيجية في الغالب غير منتظمة ولا مستمرة، فهناك فترات من الاستقرار في صياغة الاستراتيجية ولكن هناك فترات من التدفق، وتهدف صياغة الاستراتيجية إلى تحديد غاية المؤسسة وتوجيه جهودها لتحديد العوامل والمتغيرات البيئية الخارجية والداخلية بما يسهم في إنتاج الفرص والتعرف على المخاطر وتحديد عناصر القوة والضعف. هذا إلى جانب اختيار البديل الاستراتيجي المناسب بعد استقرار الاستراتيجيات البديلة والمناسبة.

⁽¹⁾ المغربي، عبد الحميد عبد الفتاح، الإدارة الاستراتيجية بالشمول لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين، القاهرة: مجموعة النيل العربي، 1999، ص 18.

- ١ - ٤ - التخطيط الاستراتيجي والتسخير الاستراتيجي:** إن مفهوم التسخير الاستراتيجي يكون قد تم طرحة من طرف Igor Ansoff 1987 في شكل فرضيات أساسية تلخص على النحو التالي:
- **فرضية موقفيه:** والتي تعني انه لا توجد وضعية مثلى يمكن من خلالها تحديد الطريقة التي تدار بها المؤسسة.
 - **فرضية الارتباط بالمحيط:** وهنا يبرز دور المحيط في سلوكيات المؤسسة المثلى للتكيف مع الوضع الخارجي.
 - **فرضية أهمية التنويع:** توضح هذه الفرضية أهمية ضرورة ملائمة استراتيجية المؤسسة مع التقلبات الخارجية للمحيط من خلال سياسة التنويع.
 - **فرضية الاستراتيجية:** القدرات، الأداء، ويقصد بهذه الفرضية ملائمة المؤسسة مع سلوكها الاستراتيجي^(١)
- إن اختلاف مفهوم الادارة الاستراتيجية عن التخطيط الاستراتيجي على الأقل من الناحية النظرية يمكن أن يوضح من خلال العناصر التالية: - يركز التخطيط الاستراتيجي على اختيار وتنفيذ القرارات الاستراتيجية المثلى في حين يهتم التسخير الاستراتيجي من خلال الجوانب المنتظمة والمتعلقة بالاستراتيجية.
- يهتم التخطيط الاستراتيجي بالمتغيرات المتعلقة بجوانب النشاط الاقتصادي والتكنولوجي للمؤسسة، وفي هذا تباين مع الادارة الاستراتيجية التي عادة ما تتضمن إضافة إلى المتغيرات المذكورة متغيرات أخرى لها أهميتها المعتبرة، والمرتبطة بالجوانب البيكولوجية والاجتماعية وحتى السياسية^(٢).

^(١) بوداح عبد الجليل واخرون، " دور كل من الاستراتيجية التكنولوجية، المالية، البشرية في رسم واستخدام الاستراتيجية الشاملة لمؤسسة اقتصادية، التقرير الأول لمشروع بحث كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسخير جامعة منتوري قسنطينة 2002، ص 13.

^(٢) بو داح عبد الجليل، استراتيجية المؤسسة وعلاقة الدور التكنولوجي في تحقيق التنافسية لها " مقال موضوع للنشر في مجلة العلوم الإنسانية جامعة منتوري قسنطينة، ص 02 .

المطلب الثاني: خصائص الاستراتيجية

الادارة الاستراتيجية كنظام أو عملية لها مجموعة من الخصائص تميزها عن غيرها من الأنظمة أو المناهج الإدارية الأخرى، وينعكس إدراك الممارسين لعملية التخطيط لتلك الخصائص الرئيسية وعدم إغفالها انعكاساً إيجابياً على فعالية منهج التفكير وعلى جودة التخطيط والخطط والبرامج ومن تم على أداء المؤسسة.

وفيما يلي الخصائص الرئيسية لعملية الادارة الاستراتيجية وانعكاسها على نظام التخطيط الاستراتيجي.

1 – تدور الادارة الاستراتيجية والتخطيط الاستراتيجي حول الأهداف والنتائج:

يتربّى على هذه الخاصية أن التحديد والتوصيف الدقيق للرسالة والغايات والأهداف يكون المنطق الأساسي لعملية التخطيط الاستراتيجي، وان تكون عملية الادارة الاستراتيجية والتخطيط الاستراتيجي في جوهرها هي تقييم ومفاضلة واختيار بين البديل الاستراتيجية لتحقيق الرسالة والغايات والأهداف⁽¹⁾.

2 – تتأثر فعالية الادارة الاستراتيجية ونظام التخطيط الاستراتيجي بمدى التكامل والترابط الداخلي لمكونات عملية الادارة الاستراتيجية:

عملية التخطيط الاستراتيجي الجيدة متقاعدة، ومتأثرة بالتقاطع الحاصل بأبعاد البيئة وليس قصيرة النظر متوجه بتفاعل الأحداث داخل المنظمة كذلك تتسم بالغمارة والهجوم، وليس عمليات تأثير سلبي وردود أفعال⁽²⁾.

3 – ضرورة المنهج العلمي لفعالية ممارسة الادارة الاستراتيجية:

يعني ذلك أن فعالية الادارة الاستراتيجية تتطلب الالتزام بمنهج التفكير الاستراتيجي القائم على التحليل العلمي والتفسير الموضوعي للمواقف والأحداث كما انه يفترض أن تكون عملية التخطيط الاستراتيجي مقاسه وان تحتوي على مجموعة من المعايير والمؤشرات وليس مجرد فضاء فضفاض⁽³⁾.

4 – لا تتعلق الاستراتيجية بالنشاط الفوري وإنما هي عبارة عن مجموعة من التوجيهات العامة التي تسمح للمؤسسة بتحسين وضعيتها⁽⁴⁾.

5 - تسطير ووضع الاستراتيجية يرتكز أساساً على معلومات غير أكيدة وغير متكاملة وعامة متعلقة بمختلف البدائل حيث أنه عند تسطير الاستراتيجية من المستحيل حصر كل الإمكانيات المحتمل ظهورها⁽⁵⁾.

6 - يتوقف نجاح الاستراتيجية وتوقف على ما يسمى بالأثر الرجعي فإذا ما اكتشفت المؤسسة بدائل أخرى التي تتولد عنها معلومات جديدة من شأنها أن تشكيك في نظامية الاختيار الاستراتيجي⁽⁶⁾.

7 - إن تسطير الاستراتيجية يتطلب توفر عنصري الحيطة والحذر لدى المسير والمسؤول في المؤسسة، الأمر أي يؤدي إلى توجيهه الخطط والبرامج وفقاً للفرص والمخاطر التي يملئها محيط المؤسسة⁽⁷⁾.

8 - تحكم المؤسسة في سرعة تكيف المؤسسة مع متغيرات المحيط الخارجي حيث أنه دون تفكير استراتيجي فإن المؤسسة التي تعيش في محيط متقلب ومتغير باستمرار تخشى من فشل سياستها طالما أنها لا تكون مهيئة لمواجهة التغيرات الطارئة في الوقت المناسب والتكيف معها وبالتالي فإن التفكير الاستراتيجي يقلص من المفاجآت والأخطار غير المرتقبة ويعمل على وضع المؤسسة في إطار الظروف الملائمة⁽⁸⁾.

9 - للإستراتيجية أسلوب شامل ومستمر فهي ليست مجرد ممارسة دورية بل هي عبارة عن واقع هي داخل المؤسسة⁽⁹⁾. وبهذا نستخلص أن الإستراتيجية بمفهومها العام عبارة عن منهج يشترط توافر مهام مختلفة حتى تضمن المؤسسة بقاءها، واستمراريتها في وقت متغير وأمام منافسين حاليين أو محتملين.

⁽¹⁾ مصطفى محمود أبو بكر وفهد بن عبد الله النعيم، الإدارة الإستراتيجية وجودة التفكير والقرارات، الطبعة 2007-2008، ص95.

⁽²⁾ و ⁽³⁾ مصطفى محمود أبو بكر وفهد بن عبد الله النعيم المرجع السابق ص97، وظاهر محسن منصور الفاسي و وائل محمد صبحي إدريس، الإدارة الإستراتيجية، منظور منهجهي متكامل، الطبعة 2007 ص115.

⁽⁴⁾ و ⁽⁵⁾ و ⁽⁶⁾ و ⁽⁷⁾ و ⁽⁸⁾ و ⁽⁹⁾ نجار حياة المؤسسة الوطنية للنقل الطرقي للبصائر....، ماجستير جامعة قسنطينة 1996.

المطلب الثالث: أهمية الاستراتيجية

لقد أصبحت كثير من المؤسسات خلال السنوات أو العقود الماضية تهتم كثيراً بوضع استراتيجية معينة تتبعها وذلك بعد أن تبين لها صعوبة العمل وفق محيط متغير، رغم محاولاتها العديدة في التكيف معه والتأقلم مع تغييراته، إلا أنها لم توفق في التحكم لا بالوضعية الحالية ولا بإمكانية التقدير بأكبر دقة ممكنة، المعطيات المستقبلية فتعدد عوامل التطور وتعقد الوضعيّات وانعدام المعلومات الكافية والدقيقة أدت إلى خلق حالة عدم التأكيد، ونتيجة لهذه الشروط ظهرت أهمية اعتماد المؤسسة في تأدية نشاطها لفكر استراتيجي يقودها و يحدد لها الاتجاهات التي تؤدي إلى تحقيق الأهداف المسطرة حسب كل احتمال بأفضل الطرق آخذاً بعين الاعتبار كل الموارد المتاحة وتغييرات المحيط.....الخ.

ويمكن اعتبار نجاح المؤسسة متوقف على توفرها على استراتيجية تقوم على أساس الفرصة الواجب استغلالها. إذن فوجودها مهم لأن في حالة غيابها تنتじ عدة سلبيات نذكر أهمها فيما يلي:

- إن انعدام قواعد توجيهية يجعل الميسر لا يعرف كيف يركز بحثه وجهوده بحيث أنه ينتظر أن تتحسن له الفرص لاستغلالها.
- إن عدم الخبرة ونقص التحليل تؤدي إلى رداءة التحركات الاستراتيجية الناتجة عن فقدان الأسس التي تعتمد عليها لنقدير قيمة الاتجاهات التي يجب اتباعها وبذلك نجد المسير يميل لتبني إحدى المواقف التالية :

 - فالتردد أو المتخاوف من المعطيات المتاحة التي تبدو غير كافية والتي تتضمن على مخاطر كبيرة يتخلى عن تطبيق هذه الاستراتيجية.
 - في حين نجد أن التدهور يقدم على تنفيذ هذه المعطيات دون أن يقوم بدراستها بشكل جيد أو قياس المخاطر المترتبة عنه⁽¹⁾.

⁽¹⁾ زهية كريمة، استراتيجية توزيع المنتجات الاستهلاكية للمؤسسات الصناعية، ماجستير،

جامعة قسنطينة 1998.

- إيمان الادارة العليا بالإدارة الاستراتيجية واعتمادها في إطار العمل الآلي والمستقبلی من شأنه تحقيق فوائد عديدة للمنظمة.
- اعتماد الادارة الاستراتيجية اصبح الان خيارا استراتيجيا بالنسبة للادارة العليا في المنظمات نظرا لما تواجهه من تحديات(غير عادية) عديدة محلية، وإقليمية وعالمية وبالتالي فان التفكير بإدارة العمل وتحقيق أهداف المنظمة بالأساليب التقليدية ما عاد مجديا في يومنا هذا⁽²⁾.
- صياغة مهمة ورسالة المنظمة والتي تتضمن عبارة محددة تعكس غرضها الرئيسي وفلسفتها وأهدافها.
- تقييم البيئة الخارجية للمنظمة بما تتضمنه من قوى ومتغيرات تسود في البيئة العامة، أو تلك التي توجد في بيئه المنافسة.
- تنفيذ الخيارات الاستراتيجية من خلال تخصيص الموارد مع مراعاة الأبعاد الخاصة بالمهام والأفراد، والهيكل والتكنولوجيا وأنظمة التحفيز.
- تقييم مدى نجاح العملية الاستراتيجية، والاستفادة القصوى من المعلومات المتولدة في زيادة فعالية القرارات الاستراتيجية المستقبلية⁽³⁾.

⁽²⁾ مؤيد سعيد السالم, أساسيات الادارة الاستراتيجية, دار وائل لنشر, ص 19.

⁽³⁾ طاهر محسن منصور الغالبي ووائل محمد صبحي ادريس, الطبعة 2007, ص 51.

- تحسين قدرة المنظمة على التعامل مع المشكلات، فالمديرين الذين يشجعون مساعديهم على الانخراط في عملية التخطيط إنما يزيدون من قدراتهم التنبؤية ومسؤولياتهم الاستراتيجية عن طريق مشاركة أولئك الذين يدركون احتياجات التخطيط ومتطلبات النجاح فيه.
- القرارات الجماعية التي تستند إليها الإدارة الاستراتيجية يتربّط عليها قرارات جيدة بسبب التفاعل الجماعي والذي بدوره يولد العديد من البدائل الاستراتيجية ويسهل من فرص الاختيار الاستراتيجي.
- إن مشاركة العاملين في تكوين الاستراتيجية تساهُم في تحسين فهم العلاقة بين الإنتاجية والحفز وذلك في كل عملية تخطيط استراتيجي وهو ما يثير دافعهم للعمل والإنجاز كما أنها تساهُم في توضيح الأدوار وبيان العلاقة بينها(قليل الفجوات والتقارب بين الأفراد والأنشطة).
- المشاركة تعني أيضاً تحقيق الفهم والاقتناع وتوليد الالتزام الأخلاقي والتعهد بالتنفيذ، الأمر الذي يساعد في النهاية على تأييد عمليات التغيير التي قد تنشأ عن استخدام مداخل وأنظمة جديدة للعمل نتيجة تبني استراتيجيات محددة⁽⁴⁾.
- وأخيراً فإن المؤسسة لا يمكنها مواجهة التغيرات البيئية ما لم تكن قد تبنت بحوثها ومستعدة لمواجهة هذه التغيرات باتباع الإجراءات الازمة ولكن بالرغم من ذلك نجد كثير من المؤسسات لم تدرك بعد أهمية الإستراتيجية بل تتعتمد عدم إتباعها مبررة ذلك بـ: يكلف القيام بتحليل استراتيجي عميق تضييع الوقت، المال وجهد المسيرين.

⁽⁴⁾ جمال الدين محمد المرسي، الإستراتيجية، ص32-33.

المبحث الثاني: أنواع الاستراتيجيات

بعد أن تقوم المؤسسة بتحليل وتصميم بيئتها الداخلية والخارجية فإنها تقوم بتحديد نقاط القوة والضعف في أدائها وتحدد الفرص والمخاطر التي تواجهها في ميدان الأعمال حيث يتيح هذا التقييم لمتخذي القرار للمؤسسة بمعرفة أفضل لظروف المؤسسة لما يسمح لهم بتقييم الاستراتيجيات المنتهجة ومن ثم اختيار البديل الاستراتيجي المناسب في حالة فشل الاستراتيجيات المتبعة وفيما يلي سعرض بعضًا من هذه الاستراتيجيات المتبعة من قبل هذه المؤسسة.

المطلب الأول: الاستراتيجية التنافسية⁽¹⁾

1 - تخفيض التكالفة: تحاول المؤسسة في هذه الحالة الوصول إلى أقصى تخفيض في تكلفة الوحدة المنتجة سواء فيما يتعلق بالإنتاج أو التوزيع ومن ثم تمكينها من وضع سعر منخفض لمنتجاتها مقارنة بمنافسيها وتحصل بهذا على حصة سوقية أكبر، وبطبيعة الحال فإن المنظمات التي تطبق هذه الاستراتيجية يجب أن يكون لديها قدرات حلية تمكّنها من ذلك.

2 - التمايز: وفي هذه الحالة تقدم المنظمة تشكيلة من المنتجات مصحوبة بخصائص متميزة تحقق فوائد للمستهلك وتتضمن ولامه لمنتجاتها.

ولهذا تسعى المؤسسات إلى تحقيق التمايز سواء في الجودة أو خدمات ما بعد البيع والضمان التكنولوجي، المستخدم..... الخ. وتهدف المؤسسات في هذه الحالة إلى الحصول على ميزة نسبية في السوق لمنتجاتها عن طريق التأكيد على هذه الخصائص ذات الأهمية في السوق المستهدف واستخدام الترويج في تأكيد أهمية هذه الخصائص المميزة.

3 - التركيز: تقوم بعض المنظمات من خلال وحدات الأعمال التابعة لها بالتركيز على محاولة تحقيق أداء متميز في بعض القطاعات السوقية بدلاً من خدمة كافة القطاعات، وتقوم المؤسسة بالتركيز على القطاعات ومعرفة احتياجاتها، ثم تحاول تحقيق درجة معينة من التمايز.

⁽¹⁾ فريد الصحن، الادارة التسويقية، الدار الإسكندرية، مصر 2002، ص 114.

المطلب الثاني: الاستراتيجيات البديلة

1 - استراتيجية النمو المحدد :⁽¹⁾

ويقصد باستراتيجية النمو المحدد تلك الاستراتيجيات التي بمقتضاها تستمر المؤسسة في خدمة عملائها، بنفس الطريقة التي اتبعتها في خدمتهم في الماضي وفي ظل هذه الاستراتيجيات يظل المزيج بين عوامل الإنتاج كما هو داخل المؤسسة، وتبقى منافذ التوزيع كما هي. كما أن القطاع السوقي والمستهلك يظل على حاله دون تغيير كبير، وحتى المقياس المستخدم في قياس الأداء يظل كما هو في الماضي، وتشمل هذه الاستراتيجيات نوعان رئисيان هما:

1 - 1 - استراتيجية إبقاء الوضع على ما هو عليه : ويطلق عليها استراتيجية الاستقرار وتستخدمها المؤسسة التي تكون نتائج تقييم أدائها مرضية، وتكون البيئة التي تعمل بها تتميز بالاستقرار النسبي، وكذلك يرجع اختيار هذه الاستراتيجية لكونها تحتوي على مخاطر محدودة ونقصد بالمخاطر هنا مخاطر تأثير تغير الاستراتيجية على أداء المؤسسة، ومن المخاطر التي يفرزها اتباع هذه الاستراتيجية خطر عدم استجابة المؤسسة للتغيرات التي تحدث في بيئتها، مما يؤدي إلى تقادم المؤسسة وعدم قدرتها على الاستمرار، كما تواجه خطر محدودية الفرص المتاحة أمامها لترقية أدائها إذا ما قورنت بذلك الفرص التي تتوافر في المؤسسة ذات النمو السريع.

1 - 2 - استراتيجية النمو البطيء: وهي استراتيجية تسمح للمؤسسة بالنمو والتوسيع لكن بمعدل محدود جداً وهذا يمكنها من المحافظة على التوازن العام بها وتستخدمها المؤسسة التي تكون نتائج أدائها مرضية لكن بيئتها تتصرف بالتغير المحدود ولكن يمكن أن يرجع السبب في اتباع هذه الاستراتيجية إلى الموارد المتاحة أمام المؤسسة غير كافية لاتباع استراتيجيات التوسيع السريع.

⁽¹⁾ إسماعيل محمد السيد، الادارة الإستراتيجية، المكتب العربي الحديث، مصر 1993، ص

2 – استراتيجيات النمو التوسعية:

إن استراتيجيات النمو التوسعية تعني وجود زيادة ملحوظة في بعض أهداف الأداء التي تضعها المؤسسة بمعدل أعلى من الزيادة العادية، التي كانت تحدث في هذه الأهداف في الماضي، إذا اتباع هذه الاستراتيجية يؤدي إلى تحسين معدلات النمو بالمؤسسة ومن ثم زيادة فعالية استثمارها، مما يجعلها في مركز قوة بالنسبة للمؤسسات الأخرى إلا أن باتباع هذا النوع من الاستراتيجيات يفرز آثارا سلبية إذا لم تنجح المؤسسة في تسخيرها، فقد يؤدي إلى ظهور بعض مظاهر عدم الفعالية والذي يؤدي إلى زيادة التكاليف ومن ثم التقليل من الأرباح وتشمل الاستراتيجيات التالية:

2 – 1 – استراتيجية التوسيع: وتعني أن تقوم المؤسسة بالتوسيع من خلال تقديم عدد من المنتجات أو بعض الخدمات أو إضافة بعض الأسواق الجديدة، والهدف الرئيسي لهذه الاستراتيجية هو السماح للمؤسسة بالدخول في بعض المجالات العلمية التي تختلف عن طبيعة العمليات التي تقوم بها المؤسسة حاليا.

2 – 2 – استراتيجية الاستثمار المشترك: تعد هذه الاستراتيجية من استراتيجيات النمو السريع، وفي ظل هذه الاستراتيجية تقوم مؤسسة أو أكثر بمشاركة مؤقتة لتحقيق غرض محدد ويسمح اتباع هذه الاستراتيجية للمؤسسة باستخدام الخيارات المتنوعة والتي لا تتوافر في كل مؤسسة منهم كل على حدى واستخدام هذه الاستراتيجية يعتبر كذلك كأساس لتجربة ما إذا كان الاندماج بين المؤسسات التي تعمل بصورة مشتركة يمكن أن يكتب لها النجاح من عدمه، ومن أكثر الاستخدامات الخاصة بالاستراتيجية، استثمار المؤسسة بقدرة عالية على الوصول إلى المنافذ والتوزيع في الأسواق الأجنبية.

3 – استراتيجية الانكمash:

وتمثل المرحلة أو البديل الثالث من الاستراتيجيات المتاحة أمام المؤسسة وتؤدي الاستراتيجيات إلى التخفيض في مجالات الأعمال أو النشاط الخاص بالمؤسسة وتعود سوء الأحوال الاقتصادية للدولة أو للمجال الذي تعمل فيه المؤسسة السبب

الرئيسي الذي يؤدي بالمؤسسة إلى اتباع هذه الاستراتيجيات، كما تعتبر عدم فعالية العمليات الإنتاجية بالشكل المرغوب فيه، من الدافع التي تجعل المؤسسة تتبنى اتباع هذه الاستراتيجيات الانكمashية مجموعة من الاستراتيجيات البديلة أهمها:

3 – 1 – استراتيجية التشديد: وتعود هذه الإستراتيجية من أكثر الاستراتيجيات الانكمashية استخداماً وفي ظل هذه الإستراتيجية قد تسعى المؤسسة إلى الاحتفاظ بنفس الحجم من المبيعات والأرباح مع التقليل من التكاليف وحجم الاستثمار وذلك باستبعاد بعض العمليات غير الفعالة، من أجل أن تزداد فعالية العمليات الإنتاجية كل، أو من خلال زيادة فعالية أداء المؤسسة، ومن ثم تحقيق معدل عائد أكبر وذلك باستخدام نفس حجم الاستثمار ونفس الموارد المستخدمة، وتستخدم استراتيجية التشديد لمواجهة بعض الاتجاهات السلبية الناشئة عن الأنشطة الجديدة للمؤسسة، أو النمط الجديد للنشاط.

3 - 2 – إستراتيجية المؤسسة الأيسرة: وتستخدم هذه الإستراتيجية عندما ترغب المؤسسة في تخفيض حجم أعمالها، أو تخفيض تكلفة استثمارها وتعمل هذه الإستراتيجية قيام الدولة ببيع كل منتجاتها إلى مستهلك واحد ويمكن أن يكون مؤسسة وهو الذي يتولى القيام بعدة وظائف والتي كان على المؤسسة المنتجة لهذه الإستراتيجية أن تؤديها بنفسها كما تستخدم هذه الإستراتيجية في مواجهة بعض مشاكل التموين حيث تستطيع المؤسسة الاقتراب بضمانت عقود البيع المقدمة والتي تحصل عليها من المشتري الوحيد لمنتجاتها والتي تضمن نوعاً من الاستقرار في أيرادان المؤسسة، والعيب الرئيسي لهذه الإستراتيجية أن المؤسسة الأيسرة تفقد الكثير من استقلاليتها وحرrietها في اتخاذ العديد من

القرارات وبصفة عامة تتطلب هذه الإستراتيجية أن تقوم المؤسسة الأيسرة أو المشترية باختيار الإستراتيجية المستقبلية للطرف الآخر.

3 - 3 - إستراتيجية التخلص من بعض الأنشطة: وفقاً لهذه الإستراتيجية فإن المؤسسة تقوم باستبعاد جزء من الأنشطة والأعمال التي تقوم بها، وتستخدم هذه الإستراتيجية عادة ما تكون المؤسسة راغبة في زيادة فعالية أداء أحد فروع الأنشطة التابعة لها والسبب الذي يدفع المؤسسة لانتهاج هذه الإستراتيجية هو ظهور بديل أفضل لمنتجاتها في السوق أين يكون من الضروري للمؤسسة تحويل استثماراتها إلى منتجات جديدة تقدم عائد أفضل.

3 - 4 - إستراتيجية التحويل: وتتبع المؤسسة هذا النوع من الاستراتيجيات عندما تريد أنشطتها واستثماراتها والتحول إلى القيام بأنشطة جديدة، أو الاحتفاظ بهذه الأنشطة ولكن بقدر محدد مع زيادة التركيز على النشاط الجديد، وجعله النشاط الرئيسي لها واستخدام هذه الاستراتيجيات ليس بالسهل حيث يتطلب قدرًا عالياً من المرونة وعلى العموم تستخدم المؤسسة هذه الإستراتيجية عندما يكون العائد من استثماراتها أقل بكثير من العائد المتوقع وكذلك عندما يكون حجم الأموال المطلوبة في النشاط الحالي كبير بحيث لا تستطيع المؤسسة توفيره.

3 - 5 - إستراتيجية التصفية: تعد هذه الإستراتيجية أقسى أنواع الإستراتيجية الانكمashية والتي تعني غلق المؤسسة وبيع أصولها، ومعظم المؤسسات لا تلجأ إلى هذه الإستراتيجية إلا عندما تحاول استخدام العديد من البديل الإستراتيجية الانكمashية الأخرى وفشل فيها وإتباع هذه الإستراتيجية يعني بالنسبة للمؤسسة ككل.

4 - الاستراتيجيات المختلطة:

تعني استخدام المؤسسة لأكثر من إستراتيجية في صورة متابعة إذا لا يوجد مانع أمام المؤسسة من استخدام عدد من الاستراتيجيات التي تتناسب مع الغرض الرئيسي لها أي مع أهدافها، فمثلاً قد تستخدم المؤسسة إستراتيجية التشديد لتحسين فعالية الأداء في بعض وحداتها التي تحقق درجة عالية من

المردودية، فإذا تمكنت من ذلك قد تبدأ باستخدام أحد استراتيجيات التنويع. إذن نستخلص مما سبق أن ظروف البيئة المحيطة بالمؤسسة تلعب دوراً كبيراً في المفاضلة بين هذه البديلة المناسبة لأهدافها والذي يكون قادراً على تحقيقها بأقل المخاطر وأعلى مردودية.

المطلب الثالث: الإستراتيجية الوظيفية

ويندرج ضمن هذه الإستراتيجية عدة استراتيجيات ذكر منها ما يلي:

1 - الإستراتيجية التكنولوجية:

إن إدارة الإستراتيجية التكنولوجية وبفعاليّة مقبولة لضمان تحقيق الميزة التنافسية تعبيراً عن حجر الزاوية لأي برنامج في هذا المجال لما تتضمنه العملية من تحقيق وتحدي يبرزان على مستوى أربع مراحل أساسية:

- ❖ المراجعة الدقيقة لوضعية العنصر التكنولوجي مقارنة بما هو موجود خارج المؤسسة أو بداخّلها.
- ❖ تطوير محفظة العناصر التكنولوجية بغرض وضع بديل تكنولوجية ترتب حسب أولوية معينة تخدم إستراتيجية نشاط المؤسسة.
- ❖ ضمان التوافق بين الأهداف العامة الواردة بالخطة الإستراتيجية من جهة والأداة التكنولوجية من جهة أخرى.
- ❖ الأولوية في مجال الاستثمار التكنولوجي من أجل تطوير النشاط⁽¹⁾.

2 - إستراتيجية الإنتاج:

إن جوهر عمل المؤسسات هو تقديم السلع والخدمات ونجاح مثل تلك المؤسسات، بمعنى أن القرارات الخاصة بالمنتجات والخدمات تلعب دوراً استراتيجياً في تحديد القدرة التنافسية لمؤسسة ما على إنجاز أهدافها كما أنها تستمد أهدافها خلال مساهمتها في تحقيق رضا العميل، جودة السلعة والخدمة وتکاليف الإنتاج.

⁽¹⁾ بوداح عبد الجليل، المرجع السابق ذكره، ص 9.

وتتضمن إستراتيجية الإنتاج ثلاثة مكونات رئيسية هي اختيار، تحديد وتصميم المنتجات التي سوف تنتجها المؤسسة وتتبادر السلع والخدمات بين المؤسسات فهناك مؤسسات وحيدة التشابه وتعمل من خلال تصميم المنتج الرئيسي للشركة.

كما أن هناك شركات أخرى متعددة النشاط وتقدم العديد من المنتجات المتعددة وفي السنوات الأخيرة تزايد الاهتمام ببعض الجوانب المتعلقة بتصميم الخدمات أو المنتجات من بينها:

- رضا العميل، القدرة التنافسية وبرامج إدارة الجودة الكلية.
- تخفيض الزمن المطلوب لإنتاج منتج جديد أو تقديم خدمة وبالتالي خفض التكلفة ورفع الجودة.
- قدرات المنشأة في مجال إنتاج أو تقديم المنتج، التخلص من المنتجات الخاسرة والتغليف.
- تزويد العميل بدليل أو مرشد له بشأن إصلاح وكيفية التعامل مع المشاكل المتعلقة بالمنتج⁽¹⁾.

3 – الإستراتيجية التسويقية:

هي الوسائل التي تنفذ من خلالها أهداف التسويق (الربح، تحقيق حصة أكبر تلبية حاجات المستهلك و إرضائه) هي من وسائل العمل الهدافة إلى الوصول لتحقيق أهداف معينة ومسطورة مسبقاً⁽²⁾.

يقصد بالإستراتيجية التسويقية الطريقة التي يتم بها تخصيص الموارد وتوزيعها واستخدامها لتحقيق هدفي التسويق لإشباع حاجات المستهلكين وخلق ميزة تنافسية للمؤسسة.

⁽¹⁾ نبيل محمد مرسي، استراتيجية الإنتاج والعمليات، دار الجامعة الجديدة الإسكندرية، 2002، ص214.

⁽²⁾ محى الدين الأزهري، التسويق الفعال، دار الفكر العربي، 1995، ص32.

4 – إستراتيجية الموارد البشرية:

تعتبر إستراتيجية الموارد البشرية من الاستراتيجيات الوظيفية التي تتعامل مع جميع المسائل الخاصة بالموارد البشرية في المؤسسة مثل تخطيط العمالة والاختيار والتعيين والتدريب والنقل والترقية والحوافز وتقدير الأداء وغيرها.

تجسد مساهمات هذه الإستراتيجية في دعم الميزة التنافسية للشركة في توفير عمالة ذات مهارات عالية وبتكلفة مناسبة كما يمكن أن تساهم في ذلك أيضاً من خلال تشجيع فرق العمل الجماعية لزيادة الإنتاجية والجودة، وبغرض خفض التكلفة ومساعدة الشركة على تحقيق أهداف إستراتيجيتها التي تعتمد على الزيادة في التكلفة، تلجأ العديد من الشركات إلى استخدام العمالة المؤقتة كما تهتم الشركات أيضاً بالحصول على قوة عمالة متعددة من حيث السن والنوع والجنسية وذلك لدعم مركزها التنافسي⁽¹⁾.

5 – الاستراتيجية المالية:

تسعى الاستراتيجية المالية إلى تحديد الإطار العام الذي في حدوده يمكن اتخاذ أفضل القرارات والتصرفات المالية التي تساعد المؤسسة على تنفيذ إستراتيجيتها كما يمكنها أن توفر للمؤسسة ميزة تنافسية من خلال توفير التمويل اللازم بأقل تكلفة، والمرونة في زيادة رأس المال لتوفير الدعم المالي الكافي لاستراتيجية الأعمال، وأخيراً فإن الاستراتيجية المالية تحاول عادة تعظيم القيمة المالية للمؤسسة.

كما أن الاستراتيجية المالية الناجحة هي التي تحاول تحقيق التوازن بين الأصول والخصوم والالتزامات مع المحافظة على التدفق النقدي أو السيولة الكافية عن المستوى المرغوب من الاستثمارات الجارية في مقابل الاستثمارات طويلة الأجل أصبح أيضاً من القضايا الإستراتيجية التي تهتم بها الإستراتيجية المالية في تحديد أفضل استخدام للأموال المتاحة والممكن توفيرها خلال فترة زمنية معينة، وذلك بما يحقق أعلى عائد ممكن على الاستثمار⁽²⁾.

⁽¹⁾, ثابت عبد الرحمن إدريس, محمد المرسي, الإدارة الإستراتيجية, الدار الجامعية الإسكندرية, 2003, ص 323 – 334.

المبحث الثالث: الإدارة التنافسية⁽¹⁾

مقدمة: تواجه الادارة الاستراتيجية للمنظمات بالعديد من التطورات العالمية المتزايدة والمترلاحة مثل تغير ظروف وقواعد التنافس، تغير التركيب الهيكلية للصناعات العالمية، ظهور صناعات جديدة، حدوث قفزات تكنولوجية هائلة وسريعة، ظهور عصر المعلومات والانترنت، توجه العديد من الشركات العالمية الكبرى إلى التعاون وليس التنافس من خلال التحالفات الاستراتيجية وعمليات الاندماج، والعلمة والاتجاه نحو تطبيق اتفاقية الجات بشأن تحرير التجارة العالمية وكل هذه الأمور أدت إلى تغير في ساحة وحلبة التنافس بين الشركات حيث أصبحت قاعدة التنافس على المستوى العالمي فضلاً عن المستوى المحلي، مما أدى إلى تعرض المنظمات إلى العديد من التهديدات والمخاطر في كل من الأسواق المحلية والأسواق العالمية، من هذا المنطلق برزت إلى حيز الوجود العديد من المبادرات والمطالبات بضرورة توجيه الاهتمام والتركيز على أحد الموضوعات الحديثة في الادارة ، وهو إدارة الخطر على مستوى المنشأة ككل دون الاقتصار على العملية الأساسية والمحورية، وهي إدارة التنافسية كدعامة أساسية للادارة الاستراتيجية وبهدف تحقيق الميزة التنافسية .

لذلك سوف يحاول البحث الحالي مناقشة إدارة التنافسية داخل المنظمات وكيفية استخدام تقنيات إدارة الخطر للتعامل مع المخاطر والتهديدات التي تتعرض لها، ومن خلال مدخل متكامل ومستمر يسعى لتحقيق ميزة تنافسية متواصلة.

المطلب الأول: الإدارة الإستراتيجية للمستقبل

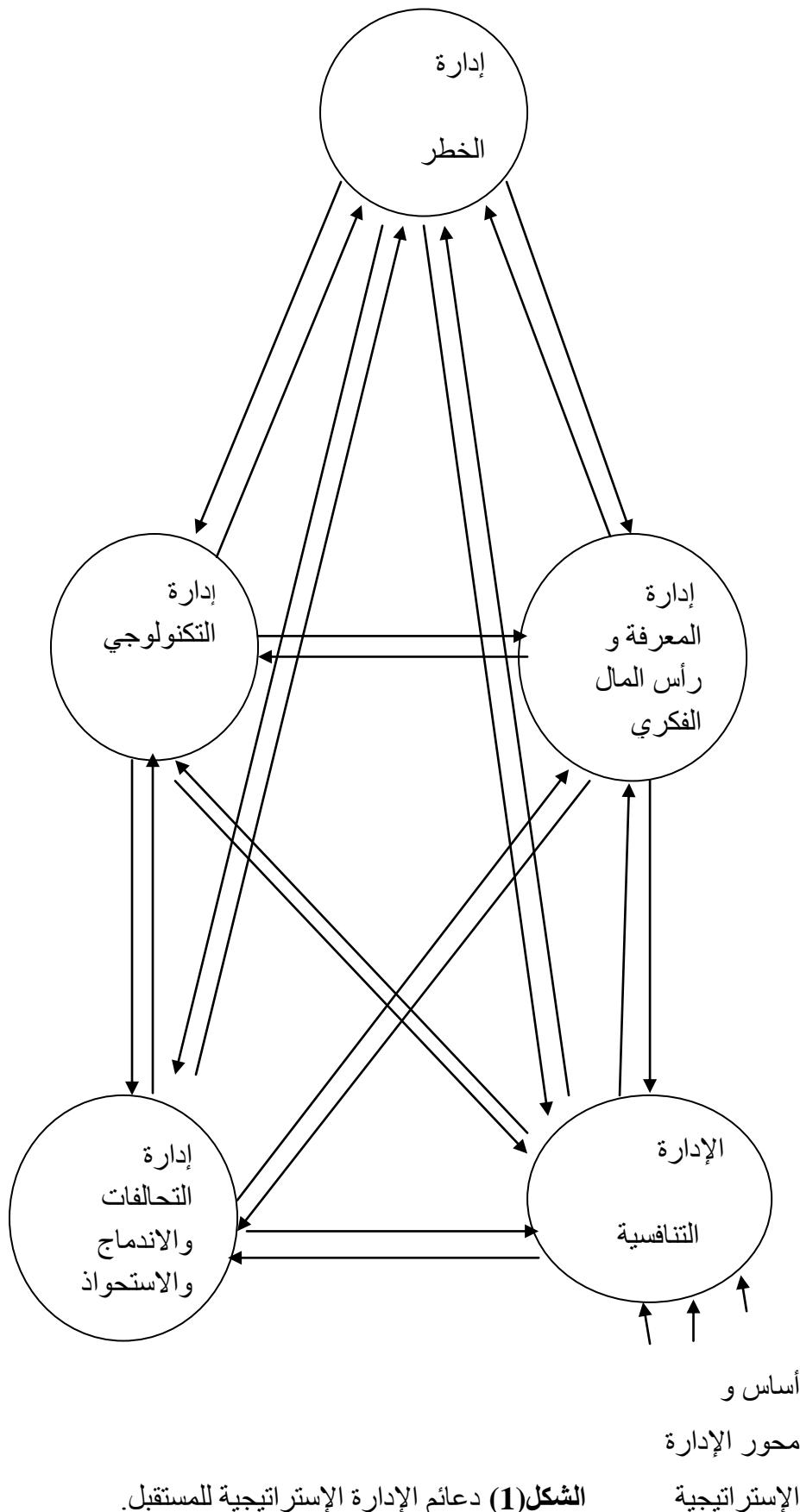
في ضوء حدوث تغيرات في الظروف التنافسية وأوضاع البيئة الخارجية بالمنظمات والسابق توضيحها في المقدمة فقد حدثت تغيرات أخرى مواكبة في تركيب بناء الادارة الاستراتيجية على الادارة التنافسية فقط باعتبارها محوراً أساسياً بل تطورت لتشمل أبعاداً ودعائم لمواجهة المخاطر والتهديدات المرتبطة بالأحداث المستقبلية ويوضح الشكل (1) مدخلاً متكاملاً ومقرحاً للادارة

الاستراتيجية يتناول 5 أبعاد أساسية للعملية الاستراتيجية على مستوى المنظمة كل وتشتمل هذه العملية أبعاد الدعائم الخمس التالية:

- (1) إدارة التنافسية (2) إدارة التحالفات الاستراتيجية وعمليات الاندماج والاستحواذ, (3) إدارة المعرفة ورأس المال الفكري, (4) إدارة التكنولوجي, (5) إدارة الخطر.

وتتسم هذه المكونات الخمس بالعلاقات التفاعلية والمتبادلة بحيث لا يمكن إدارتها والتعامل معها بشكل منفصل عن الآخر, فكل منها يدعم الآخر ويوضح الشكل

- (1) أن الإدارة التنافسية لا يمكن أن تكون فعالة إلا إذا دعمت بكل من إدارة المعرفة و إدارة التكنولوجي, و أخيراً الإدارة عمليات الشراكة بأشكالها المختلفة, وسوف يركز الجزء التالي من البحث على العلاقة بين مكونين هامين في الإطار السابق المقترن وهم إدارة التنافسية وسبل أو تقنيات إدارة الخطر.



المطلب الثاني : إدارة التنافسية

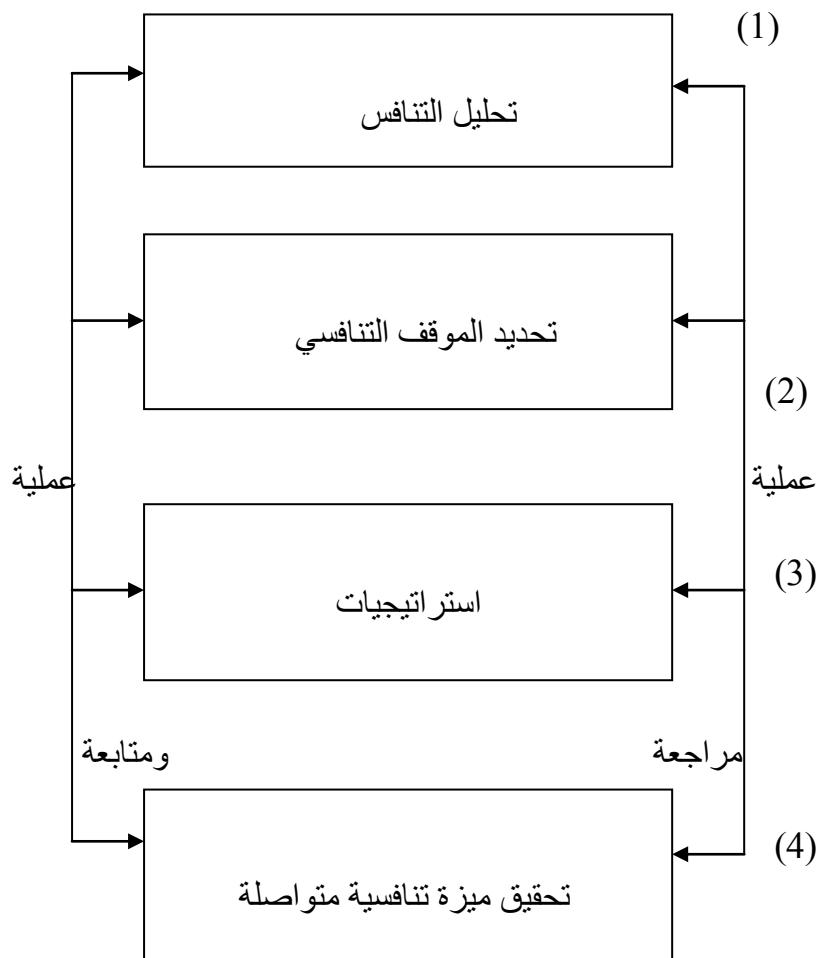
تعتبر إدارة التنافسية كمونا وبعده محوريا في الإدارة الإستراتيجية للمنظمة، ويمكن تعريفها بأنها عملية process تقوم بمقتضاه المنظمات بوضع منهجية تمكن من تحليل ظروف التنافس والمنافسين، تحديد الموقف التنافسي للمنظمة، و اختيار استراتيجية للتنافس وبهدف تحقيق ميزة تنافسية متواصلة وتم عملية إدارة التنافسية من خلال مجموعة متكاملة ومتداخلة من الخطوات يمكن إيجازها في الشكل التوضيحي (2) وتلخيص خطواتها والأدوات المستخدمة لإجراء كل منها على النحو التالي:

1 – تحليل التنافس:

هو بدوره عملية فرعية من عملية إدارة التنافسية ويمكن من تحليل ظروف التنافس التي تواجه المنظمة، وتقدير نقاط القوة والضعف لديها، ويقدم هذا التحليل المساعدة اللازمة للمنظمات في إعداد خريطة تفصيلية عن الصناعة، أو ضاع المنافسة، إعداد قائمة بالمنظمات المنافسة وتصرفاتها، المنتجات أو الخدمات المقدمة، وكيفية تحقيق موقعها متميزا للمنظمة في مجال عملها، ومن أكثر الأدوات التحليلية شيوعا لإجراء تحليل التنافس:

أ - تحليل قوى أو عوامل التنافس :

اعتمد النموذج الأساسي لتحليل قوى التنافس على نموذج قوى التنافس الخمس الذي قدمه ما يكل بور تر، وينص على أن المنافسة في صناعة ما هي إلا محصلة خمس عناصر للتنافس هي: المزاحمة بين المنافسين الحاليين، تهديد المنافسين الجدد، تهديد المنتجات البديلة، نفوذ الموردين للأجهزة والخدمات من حيث السعر والجودة، وأخيرا نفوذ المشترين. ومن أهم عيوبه أنه يمكن تطبيقه في الدول الرأسمالية فقط، كما أنه يغفل عن قوى أخرى للتنافس تتطبق على الدول النامية على وجه التحديد، وعلى هذا الأساس تم تطوير نموذج بور تر من خلال إضافة قوى التنافس حتى يمكن تطبيقه على الدول النامية.



الشكل (2) عملية إدارة التنافسية.

ويشير شكل(3) إلى نموذج قوى التنافس السبع الذي قدمه أوستن ويدخل في ضمنه كل من الحكومة والعوامل البيئية. وعلى الرغم من إمكانية تطبيق نموذج أوستن "على الدول النامية، إلا انه يتجاهل- مثلاً هو الحال بالنسبة لنموذج بورتر - إدارة الخطر وتقيياتها للتعامل مع التهديدات والمخاطر التي تنتج عن تحليل قوى وعوامل التنافس. لذا يقترح إدخال بعد إدارة الخطر في هذا النموذج مع تحديد الموضع المحتملة على النموذج والمسببة للتهديدات والمخاطر حتى يتسعى لإدارة المنظمة التعامل معها.

ب - تحليل المنافس:

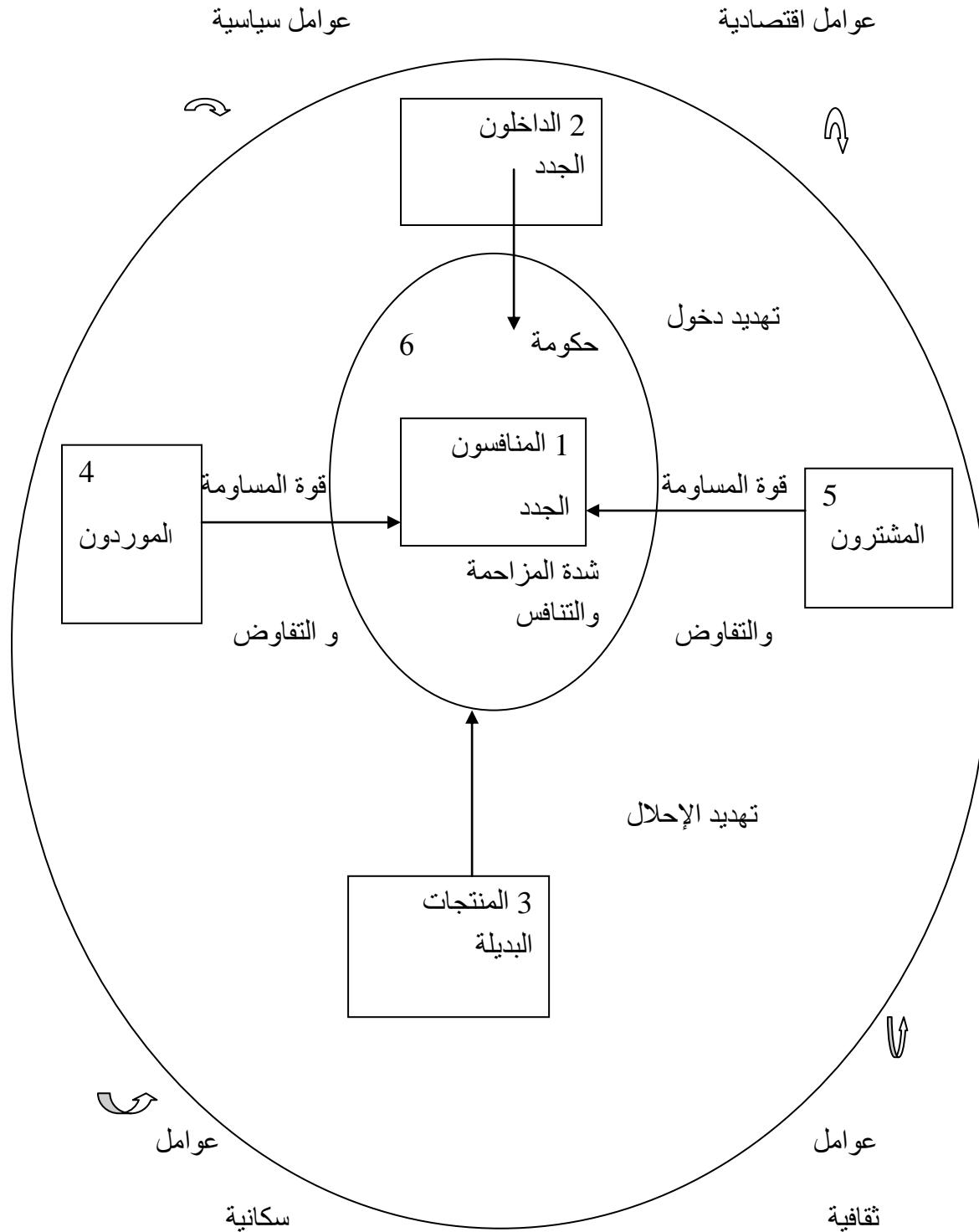
يركز هذا التحليل على المنظمات المنافسة فقط ويقصد بها أي منظمات أخرى تقدم نفس المنتج، أو الخدمة حالياً أو تقدم منتجات أو خدمات متشابهة أو تقدم نفس المنتجات و الخدمات أو متشابهة مستقبلاً أو تقدم منتجات، خدمات بديلة. ويهدف هذا التحليل إلى استكشاف وإلقاء الضوء على أسماء النافسين الحاليين والمحتملين، ملخص موقف منتجات، خدمات النافس من حيث السعر والجودة والإعلان والتوزيع وخدمات العميل وموقع المنظمة من السوق، استراتيجيات وأهداف المنافس وتحركاته المحتملة و مجالات الهجوم عليه، ومن أجل هذا التحليل يستدعي الأمر القيام بدد من المراحل أو جزءاً منها (weiss) في 4 وهي:

أ - مرحلة تجميع المعلومات من مصادر مثل: مماثلي المبيعات، بحوث التسويق، زيارات شخصية، الإنترنت، العملاء، الإعلانات، الصحف والمجلات، قواعد البيانات، مجلات الأعمال.

ب - تحليل وتقسيم المعلومات المجمعة بحيث تكون محددة وصحيحة صادقة وتعطي صورة كاملة عن استراتيجيات و توجيهات المنافس.

ج - توصيل المعلومات إلى من يحتاجها في اتخاذ القرارات داخل المنظمة.

د - مواجهة تصرفات المنافس من خلال تجاهل أو مواجهة أو تبني إستراتيجية ما.



شكل (3) تحليل عوامل قوى التنافس السابع

2 – تحديد الموقع التناصي للمنظمة:

يمكن تحليل الموقع التناصي للمنظمة من خلال تقدير نقاط القوة والضعف المدركة للمنظمة مقارنة مع المنظمات النافضة الأخرى المالية المرتبة، وذلك بغرض مساعدة المنظمة على إمداد استراتيجيات تنافسية أكثر فعالية، وإجراء هذا التحليل يقترح استخدام مجموعة من الأساليب أهمها:

أ - أسلوب الخريطة الإدراكية:

يهدف هذا الأسلوب إلى تحديد نقاط القوة والضعف للمنظمة بالمقارنة مع عدد من المنظمات المنافسة وفقاً للأبعاد أو مفاهيم معينة يتم تحديدها مقدماً.

ب - أسلوب الترتيب المنافس وفقاً لعوامل النجاح الرئيسية للصناعة:

بخلاف الأسلوب السابق الذي يركز على نقاط القوة والضعف للمنظمة وللمنافسين، يركز الأسلوب الحالي على مدى توافر عوامل النجاح الرئيسية للصناعة في المنظمة وفي المنافسين.

ويتم تطبيق مثل هذا الأسلوب بعد من الخطوات على النحو التالي:

- تعریف الصناعة التي تعمل بها المنظمة بدقة.
- تحديد المنظمات المنافسة في الصناعة.
- ترتيب المنظمة وكل منافس على كل عامل من عوامل النجاح الرئيسية.
- تجميع الأعمدة لكل من المنظمة والمنافسين من أجل التوصل إلى درجة كلية تعبر عن نقاط القوة للمنظمة وللمنظمات المنافسة إزاء عوامل النجاح الرئيسية.

ومما يلاحظ قبل تطبيق مثل هذا الأسلوب

أن عوامل النجاح الرئيسية تتفاوت صناعة إلى أخرى وفقاً لظروف الصناعة

ج - الأسلوب التقليدي والمعرف ببن نقاط القوة - الضعف/ الفرص- التهديدات :

(SWOT)

يساعد هذا الأسلوب المنظمة في تحديد الجوانب الإيجابية بها، و تحديد الجوانب السلبية التي تتطلب تحسين وتطوير من جانب المنظمة. ومن جانب آخر، يظهر هذا التحليل الفرص/ التهديدات التي تتعرض لها المنظمة، دون الإشارة إلى إدارة الخطر والتقييم المستخدمة لمواجهة التهديدات.

3 – إعداد وتنفيذ الاستراتيجيات العامة للتنافس (strategies) : (competitive

تعرف استراتيجية التنافس بأنها " مجموعة متكاملة من التصرفات يؤدي إلى تحقيق ميزة تنافسية متواصلة ومستمرة مقارنة بالمنافسين".

وتشمل الاستراتيجيات محل الاختيار على ثلاثة استراتيجيات عامة وهي:

- استراتيجية قيادة التكلفة (Cost Leadership).
- استراتيجية التمييز (Differentiation).
- استراتيجية التركيز (Focus).

4 – تحقيق ميزة تنافسية (Competitive Advantage) : (Sustainable

تشير كتابات الميزة التنافسية إلى وجود نوعين رئисيين من المزايا التنافسية وهي:

أ - ميزة التكلفة الأقل (Cost Leadership) : ومعناها قدرة المنظمة على تصميم, تطوير, تسويق منتج أقل تكلفة بالمقارنة مع المنظمات المنافسة (مثل ذلك معظم المنتجات الصينية).

ب- ميزة التمييز (Differentiation) : ومعناها قدرة المنظمة على تقديم المنتج (أو خدمة) متميز وفريد وله قيمة مرتفعة من وجهة نظر المستهلك, (مثل جودة أعلى, خصائص خاصة بالمنتج) ومثال ذلك المنتجات اليابانية والألمانية. وتواجه الميزة التنافسية ومن أبرز تلك التهديدات :

- ✓ ظهور تقنيات جديدة.
- ✓ ظهور حاجات جديدة للمشتري أو تغيرها.
- ✓ ظهور قطاعات سوقية جديدة في الصناعة.
- ✓ حدوث تغير في القواعد الحكومية أو مواصفات المنتج.

⁽¹⁾ دكتور نبيل محمد المرسي ود. أحمد عبد السلام سليم الادارة الإستراتيجية، الطبعة 2007 المكتب الجامعي الحديث، أبو الخير للطباعة والتجليد ص 93 إلى ص 104.

خاتمة:

يمكن القول في نهاية هذا الفصل أن المؤسسة نظام مفتوح يدخل في علاقات وروابط مع المحيط الخارجي الذي ينشط فيه، وتسعى إلى التكيف مع متغيراته لتدعم مكانتها أمام منافسيها لضمان استمراريتها وتطورها إلا أن الشرط الأساسي لتحقيق هذا الهدف يتمثل في العمل على إعطاء صورة حسنة عن واقع المؤسسة وأنشطتها ومنتجاتها، الشيء الذي يدفع المؤسسة إلى وضع خطة استراتيجية محكمة، تحدد إمكانيتها على المدى القصير والطويل، وتكشف عن نقاط ضعفها وقوتها ومن تم تسطير استراتيجية متناسقة وفعالة وعلى رأسها الاستراتيجية المالية، هذه الأخيرة التي لها أهمية معتبرة ضمن مختلف التوجهات الاستراتيجية الكبرى (التخصص، التكامل والتدعيل) وذلك وفقاً لمبادئ وقواعد تشجع باتخاذ قرارات استراتيجية هامة بناء على الأهداف المحددة والفرص المتاحة سواء كانت التكنولوجية متطرفة أو تغييراً للقواعد التنافسية الخ.

الفصل الثاني: التحليل الإستراتيجي و دوره في إعداد الإستراتيجية التنافسية للمؤسسة

مقدمة: إن التطورات التي يشهدها العالم في المجالات كافة دفعت بمنظمات الأعمال إلى الإهتمام بالإدارة الإستراتيجية لا سيما فيما يتعلق بالتحليل البيئي(الإستراتيجي), الذي يشكل المركز الأساسي الذي يمكن المنظمة الوصول إلى أهدافها المحددة, من خلال ما يقدمه من معلومات عن الفرص و التهديدات في بيئتها الخارجية و نقاط القوة و الضعف في البيئة الداخلية, وتتجلى أهمية الدراسة في سعيها إلى محاولة الربط بين التحليل البيئي(الإستراتيجي) و الخيار الإستراتيجي, إذ أن هذا الربط يعد من المحاولات النادرة في البلدان النامية.

فيما يتمثل التحليل الإستراتيجي؟ وما هي خطواته وأدواته؟

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول التحليل الإستراتيجي

مقدمة: لا يكفي أن تعتمد منظمة الأعمال التخطيط الإستراتيجي في عملها, و تنتظر النتائج الإيجابية المتحققة في ذلك, فضلا عن ذلك فإن اعتماد أدوات التحليل الإستراتيجي سيبعد إدارة المنظمة عن أي اتجاهات شخصية قد تقود المنظمة إلى مسارات خاطئة, لأنها أساسا تعتمد على التحليل المنطقي و الكمي في تأشير نتائج الأعمال.

المطلب الأول: مفهوم التحليل الإستراتيجي

يقصد بالتحليل الإستراتيجي تقييم العناصر الداخلية(بيئة الداخلية) للمؤسسة, من خلال تحديد نقاط القوة و نقاط الضعف و العناصر الخارجية(المحيط), من خلال تحديد الفرص و التهديدات, وذلك بغرض اتخاذ الموقف الإستراتيجي المناسب⁽¹⁾.

⁽¹⁾ الدكتور رحيم حسين , لإستراتيجية المؤسسة, الطبعة الأولى 2008, منشورات اقرأ- قسنطينة , دار بهاء الدين للنشر والتوزيع- قسنطينة, ص 68.

المطلب الثاني: خطوات وأدوات التحليل الاستراتيجي

1- خطوات التحليل الاستراتيجي:

يتتألف التحليل الاستراتيجي من عدة خطوات تقسم داخلياً إلى أربع فئات رئيسية:

1 – 1 البيئة الاجتماعية :society environment

إن هذا الجانب يتضمن (التحليل والأثر البيئي) ويشمل الجوانب التالية:

. تحديد الوظائف البيئية الرئيسية (الإنتاج، التنظيم).

. تحديد أصحاب المصلحة التي تعتمد هذه الوظائف.

. تقييم الاتجاهات الحالية في إطار المهام التي كشفت عنها المؤشرات البيئية.

. تقييم آثار اتجاهات أصحاب المصلحة والأجيال المقبلة والقيم الطبيعية.

. استخدام سلاسل الأثر البيئي.

. تحديد القواعد والمعايير ذات العلاقة بالتحليل.

1 – 2 تحليل المشاكل البيئية: يتضمن هذا التحليل ما يلي:

تعريف المشاكل البيئية الرئيسية، استناداً إلى الآثار المتربطة على الاتجاهات وتحليل

المخاطر.

. تحديد العوامل الرئيسية والجهات الفاعلة ذات الصلة بسبب المشكلة باستخدام منهج

عمل في نفس السياق.

1 – 3 – تحليل الفرص البيئية: ويتضمن ما يلي:

. تعريف الفرص البيئية الرئيسية.

. تحديد العوامل الرئيسية الكامنة واجهات الفاعلة لتحقيق الاستفادة من هذه الفرص.

1-4 تكوين خطة لسياسة تطوير مستدامة تتضمن مجالات عمل واستراتيجيات

المتابعة:

و يتضمن ما يلي:

. التوليفة من العوامل الرئيسية والجهات الفاعلة ذات الصلة بالمشاكل البيئية والفرص.

. تعريف مجالات العمل البيئية.

. تعريف التنمية المستدامة للمجالات من خلال دمج القضايا ذات الأولوية من الأبعاد

الاجتماعية والاقتصادية .

2 – أدوات التحليل الإستراتيجي Strategic Anlysis tools:

2 – 2 – تحليل الفجوة الإستراتيجية Strategic Gap Analysis:

إن هذا التحليل يقيس مدى سير تنفيذ الإستراتيجية (التنفيذ الإستراتيجي) وفقاً لما يعد التخطيط الاستراتيجي وفقاً للإطار الزمني لذلك. إن هذا التحليل يستند إلى ما يلي:

ما ترغب المنظمة في أن تكون: وهذا يمثل الهدف الذي ترغب المنظمة الوصول إليه.

الوضع عندما لا ترغب بتغيير الإستراتيجية.

إن هذه الفجوة بين ما ترغب المنظمة أن تصبح عليه و تغيير الإستراتيجية الحالية لا تتحقق ما ترغب المنظمة الوصول له. وإن هذه الفجوة تشير بوضوح إلى أن الإستراتيجية المعتمدة لا تحقق ما تريده المنظمة، وقد تكون لأسباب متعددة ومنها الظروف البيئية المحيطة المتغيرة التي لم يتم تكيف الإستراتيجية معها. وإن إصرار المنظمة بعدم تغيير الإستراتيجية الحالية سيولد هذه الفجوة غير المرغوبة ضمن اتجاهات المنظمة لما تزيد أن تصبح عليه. وإن هذا التحليل يساعد المنظمة على تعديل أو تكيف استراتيجياتها وفقاً للظروف الداخلية و الخارجية، و الذي تتم من خلالها متابعة مسار التغيير الاستراتيجي وتعديل مساره لضمان الوصول إلى الأهداف المنشودة.

⁽¹⁾

شكل (4) تحلي القوة الإستراتيجية

⁽¹⁾ الأستاذ الدكتور محمود جاسم الصميدعي (جامعة الزيتونة الأردنية)، الدكتور ردينة عثمان يوسف (جامعة الزرقاء الخاصة)، التسويق الإستراتيجي، الطبعة الأولى 2011-1432، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، ص 206-207.

Shell Matrix : 2 – مصفوفة 2

إن مصفوفة (shell) تعتبر من أدوات التحليل الموضعي المهمة لوحدات العمل

الإستراتيجي وتكون من بعدين أساسين هما:⁽¹⁾

- **البعد الأول:** ربحية القطاع المتوقعة، ويركز هذا النموذج على الأرباح ويعتبرها هدف الأعمال الرئيسي ويتناول الأرباح المتوقعة، وليس المتتحققة وتنقسم إلى ثلاثة مستويات (أرباح، جذابة، متوسطة وغير جذابة) وتحدد الربحية بنموذج السوق إذا كان جذاباً فإن المنظمة تندفع إليه أوزع غير جذاب لا يشجع المنظمة للدخول إلى هذا السوق.

- **البعد الثاني:** الإمكانيات التفاضلية للمنظمة، ويقصد بها القوة التفاضلية النسبية لمنتج قياساً بالمنتجات المنافسة، ويقسم هذا البعد إلى ثلاثة مستويات هي: (إمكانيات قوية، إمكانيات متوسطة، وإمكانيات ضعيفة).

- من الواضح أن مصفوفة (Shell) تتكون من تسعة خلايا إستراتيجية وكل خلية تمثل خياراً استراتيجياً للمنظمة وفقاً للبعدين الأساسيين لهذه المصفوفة. وإن تطبيق المصفوفة على وحدات العمل الإستراتيجية (SBU) يعطي للمنظمة عدة خيارات للاستثمار في القطاعات.

- إن قطاع الأعمال يشهد منافسة قوية، كذلك فإن هذه المصفوفة (التحليل) سوف تمكن منظمة العمل من تحديد القطاعات الأكثر ربحية وفقاً لإمكانيات التفاضلية والخدمات التي تقدمها من أجل توجيه استثماراتها أو انشطتها له. وإن هذه المصفوفة (التحليل) تعتبر ناجحة في القطاع الخدمي إذا ما أعد بشكل صحيح و علمي.

(¹) الأستاذ الدكتور محمود جاسم الصميدعي (جامعة الزيتونة الأردنية)، الدكتورة ردينة عثمان يوسف (جامعة الزرقاء الخاصة)، التسويق الإستراتيجي، الطبعة الأولى 2011-1432، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، ص 206-207.

الخلية رقم 01: تعني أن الإمكانيات التنافسية للمنظمة ضعيفة تقابلها ربحية متوقعة غير جذابة.

- الخيار الاستراتيجي هو عدم الاستثمار في هذا النشاط.

الخلية رقم 02: تشير إلى إن الإمكانيات التنافسية للمنظمة بخصوص هذا النشاط ضعيفة تقابلها ربحية متوقعة متوسطة وهنا أمام المنظمة خياران استراتيجيان:

- الانسحاب التدريجي من هذا النشاط إذا كان لا يشير بمستقبل زاهر و لا يمكن الاستفادة منه.

- المراجعة المستمرة إذا كان المستقبل يعطي مؤشرات إيجابية تساعد على النمو.

الخلية رقم 03: تشير على الإمكانيات ضعيفة ولكن القطاع هو قطاع فيه أرباح جذابة.

- يتم إتباع إستراتيجية الانتفاع (الانتعاش) حتى يعود النشاط قويا من جديد أو يتم التخلص من هذا النشاط إذا لم تتمكن المنظمة من تطوير إمكانياتها لوقف ضمن هذا القطاع.

الخلية رقم 04: و تشير أن الإمكانيات متوسطة و ربحية القطاع غير جذابة.

- الخيار الاستراتيجي هنا الانسحاب التدريجي لأنه لاأمل في الحصول على أية أرباح متوقعة.

الخلية رقم 05: الإمكانيات التنافسية متوسطة وأرباح متوقعة متوسطة.

- الخيار إما النمو بحذر أو النمو.

الخلية رقم 06: هنا الربحية المتوقعة جذابة ولكن الإمكانيات التنافسية للمنظمة متوسطة،

- الخيار هنا تطوير إمكانيات المنظمة التنافسية.

الخلية رقم 07: هنا الإمكانيات التنافسية قوية والربحية المتوقعة غير جذابة.

- الخيار الاستراتيجي هو إدراك ما يمكن إدراجه من نقد من هذا النشاط أي محاولة الحصول على ما يمكن الحصول عليه من ربح من خلال وجود المنظمة في هذا النشاط.

الخلية رقم 08: إمكانيات تنافسية قوية ووزع متوقع متوسط.

- الخيار الاستراتيجي هو النمو و التوجه بالنشاط لاحتلال مركز القيادة في السوق.

الخلية رقم 09: هنا الإمكانيات التنافسية قوية لدى المنظمة مع أرباح متوقعة جذابة.

- الخيار الاستراتيجي هو التوجه بالنشاط لاحتلال مركز القيادة في السوق أو القطاع أو المحافظة على هذا المركز القيادي⁽¹⁾.

		ربحية القطاع المتوقعة		
		غير جذابة	متوسطة	جذابة
الإمكانيات التنافسية للمنظمة	ضعيفة	1	2	3
	متوسطة	4	5	6
	قوية	7	8	9

شكل (5) مصفوفة Shell

⁽¹⁾ الأستاذ الدكتور محمود جاسم الصميدعي (جامعة الزيتونة الأردنية)، الدكتورة ردينة عثمان يوسف (جامعة الزرقاء الخاصة)، التسويق الإستراتيجي، الطبعة الأولى 2011-1432، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، ص 207-208.

GE/Mckinsey Matrix : GE/ Mckinsey 3 – مصفوفة 2

ظهر هذا النموذج في بداية السبعينات، وقد تم تطويره من طرف McKinsey, بالتعاون مع شركة جنرال الكترك، ولذلك يسمى أيضاً بنموذج GE / Mckisey . وعلى غرار مصفوفتي BCG و ADL، تقوم مصفوفة McKinsey على بعدين ولكنهما مختلفين هما:

جاذبية الصناعة: وهي تتعدد من خلال معايير متعددة يتم اختيارها من قبل إدارة المؤسسة على ضوء أهدافها الإستراتيجية.

المركز التنافي: وهو يعبر عن قوة مجال النشاط، والتي تخضع لعوامل النجاح الأساسية التي يتتوفر عليها بالمقارنة مع المنافسين الأساسيين.

يتم تقدير كل من البعدين على أساس ثلاث ملاحظات: ضعيف، متوسط، قوي وبذلك تتشكل تسعة خانات تتموضع في إطارها مجالات الأنشطة .

- ولتطبيق النموذج يتعين انتقاء المعايير ذات الأولوية بالنسبة للمؤسسة، إن بالنسبة لمعايير جاذبية مجال النشاط، أو بالنسبة لمعايير المركز التنافي، وذلك انطلاقاً من الأهداف المسطرة من طرف إدارة المؤسسة، وهذا يعني أنه لا توجد معايير نمطية صالحة لكل المؤسسات.

وفيما يلي نشير إلى أهم المعايير التي يمكن اعتمادها في كل من الجانبين:

معايير جاذبية الصناعة: يمكن اعتبار المعايير التالية في تحديد جاذبية الصناعة، أو

جاذبية مجال النشاط:

- معدل نمو الصناعة.

- الربحية على المستويين القصير والطويل الأجل.

- بنية المزاحمة، من حين كثافتها و حدتها.

- حواجز الدخول.

- حجم السوق ونطاقه (وطني, دولي).
- الموسمية.

- درجة استخدام الطاقة الإنتاجية.

- الأثر التكنولوجي.

- درجة التمايز التكنولوجي ما بين المنافسين.

- القوانين أو التنظيمات الخاصة بالصناعة.

معايير المركز التافسي: وهي مجموعة المعايير التي يسمح بقياس قوة مجال النشاط,

أهمها:

- الحصة السوقية.

- المهارات المتوفرة: الإدارية والفنية.

- درجة استخدام المؤسسة (وحدة النشاط) للطاقة الإنتاجية.

- صورة المؤسسة (مجال النشاط) في السوق.

- الخصائص التفضيلية لمنتجات المؤسسة.

- قوة البيع (الجانب التسويقي).

- تخضع عملية تقييم كل من جاذبية الصناعة و المركز التافسي للخطوات الآتية:

- يتم إعطاء نقطة لكل معيار من المعايير، وبالنسبة لكلا البعدين: الجاذبية و المركز، حسب أهميته بالنسبة لأولويات المؤسسة: قوي جدا، قوي، متوسط، ضعيف نسبيا، ضعيف، ضعيف جدا، وذلك من 0 إلى 6، أي ضعيف جدا: 0، ضعيف: 1، ...، قوي: 5، قوي جدا: 6.

- ترجيح هذه النقاط بأوزان حسب مساهمة كل معارف تحقيق أهداف المؤسسة، وبحيث يكون مجموع الأوزان الترجيحية يساوي إلى الواحد الصحيح.

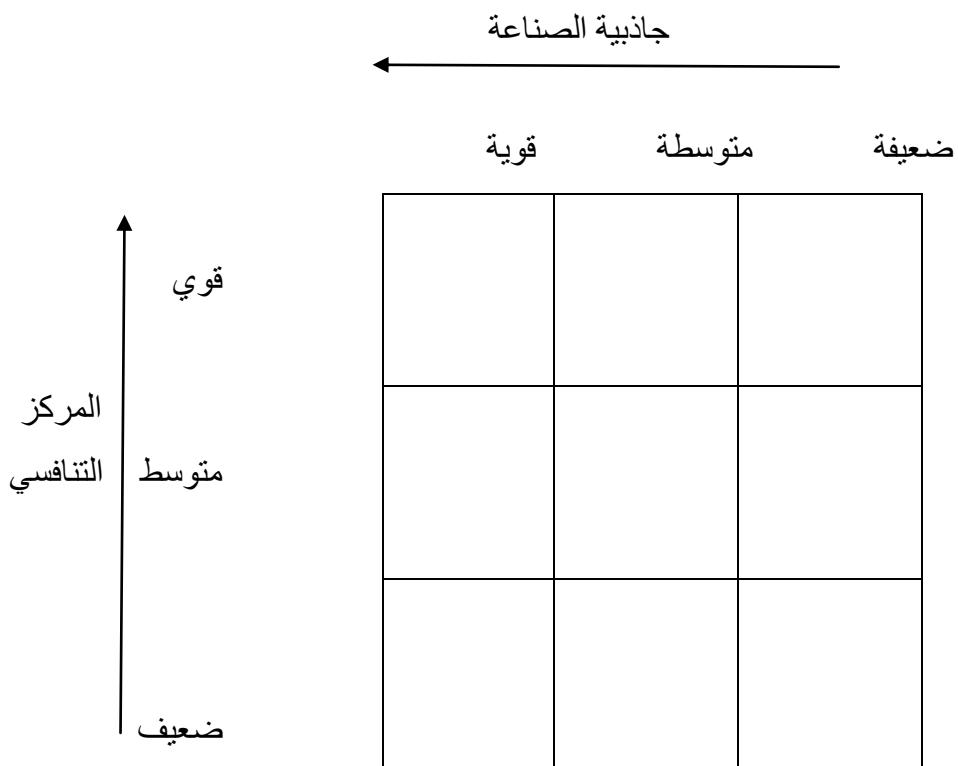
- ضرب النقاط في أوزانها وحساب مجموع الأوزان المرجحة للحصول على تقدير عام لجاذبية الصناعة أو قوة المركز التافسي.

وعلى ضوء التقييم الخاص بكل مجال نشاط من حيث البعدين، يتم تحديد موقع كل مجال من مجالات المحفظة في المصفوفة. ويعبر عن مجال النشاط بدائرة تتضمن الحصة السوقية النسبية للنشاط بالمقارنة مع أهم المنافسين (جزء ملون من مساحة الدائرة). ويمكن التمييز ما بين مجالات الأنشطة من حيث إمكانيات النمو يرسم خط قطري يقسم

المصفوفة إلى شطرين, و الأنشطة على يسار الخط هي التي تتمتع ببطاقات نمو أكبر من غيرها, و يتبعن دعمها, مع مراعاة المرحلة التي مر بها النشاط. الأشكال التالية توضح ذلك:

- توزيع الأنشطة في مصفوفة Mckinsey , شكل (6) .
 - مجال النشاط في مصفوفة Mckinsey .

وبصفة عامة تقييد مصفوفة McKinsey في اتخاذ القرارات الإستراتيجية بشأن مجالات الأنشطة انطلاقاً من موقعها ضمن الخانات التسع، و التي تعكس وضعها التنافسي. و تتعلق هذه القرارات باعادة تخصيص الموارد، دعم بعض الأنشطة، الحفاظ على الوضع الحالي لبعضها و التخلّي عن البعض الآخر.



الشكل6: مصفوفة GE / Mckinsey

(¹) الدكتور رحيم حسين, إستراتيجية المؤسسة, الطبعة الأولى 2008, منشورات إقراً قسنطينة, دار بهاء للنشر والتوزيع- قسنطينة, ص 124 -126.

2-4- مصفوفة جنرال الектرك (⁽¹⁾:General Electric Matrix (GE

تم تطبيق هذه المصفوفة في أعقاب استخدام مجموعة بوسطن الإستشارية للاستشارات, وت تكون من اصحابيin BCG و من قبل مكتب مكنزي ما قوة الصناعة وجاذبية السوق, وينتج عنها عدد من الخلايا, ويمكن توضيحها بالشكل: (7). ويوضح من الشكل أعلاه بأنه يتمثل بالآتي:

- الاحداثي العمودي يتمثل لهذه المصفوفة بجاذبية السوق والذى يحتوي على عدد من المتغيرات التي تحفز بمحملها المستثمرين أو المنظمات للدخول إلى هذا السوق ومنها حجم السوق, المنافسة, الربحية.....إلخ.
- الاحداثي الأفقي للمصفوفة يتمثل بقوة الأعمال و الذي يتضمن دوره على عدد من المتغيرات ومنها الحصة السوقية, جودة المنتج, الكلف, تجهيز المواد, التوزيع.....إلخ.

⁽¹⁾ الأستاذ الدكتور ثامر البكري، استراتيجيات التسويق، الطبعة 2008- دار اليازوردي العلمية للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، ص 237-238.

2 - مصفوفة الحصة / النمو :Growth Strategies

أكثر الاستراتيجيات اعتماداً من قبل المنظمات، حيث يمكن لها أن تنمو داخلياً أو خارجياً، ويتحقق النمو الداخلي من خلال التوسيع في عملياتها الإنتاجية محلياً أو دولياً. كما يتحقق النمو الخارجي من خلال الاندماجات، والاستحواذ، والتحالف الاستراتيجي، ويتم الاندماج بين شركتين أو أكثر. ويكون الاندماج عادةً بين الشركات المتشابهة نسبياً من حيث الحجم والعلاقات الحميمة. أما الاستحواذ فهو قيام الشركة بشراء شركة أخرى يتم تحويلها تماماً إلى فرع أو جزء تشغيلي فيها.

وأخيراً فإن التحالف الاستراتيجي هو عبارة عن شراكة لاثنين أو أكثر من منظمات الأعمال أو وحدات الأعمال لتحقيق أهداف استراتيجية هامة وذات منفعة متبادلة⁽¹⁾.

وتستخدم المنظمات إستراتيجية النمو لسبعين رئيسين هما:

- كلما نمت المنظمة أصبحت أكثر قدرة على استغلال مواردها العاطلة والتي يمكن استخدامها لمعالجة سريعة للمشكلات والصراعات بين الإدارات والفروع.
 - يوجد مزيد من فرص الترقى والصعود في المنظمات السريعة النمو.
- ويوجد لدينا إستراتيجيتين أساسيتين للنمو، وهما:

ـ إستراتيجيات التركيز:

تلجأ المنظمة إلى هذا النوع من إستراتيجيات النمو من خلال تركيز مواردها على منتج واحد أو أكثر (أو سوق معين)، تتمتع فيه بميزة نسبية.

ومن أبرز عيوب إستراتيجية التركيز هو عدم قدرة المنظمة على تنويع المخاطر حيث تعرض موارد المنظمة للخطر عند تركيزها في مجال واحد.

وممكن أن يتحقق هذا النمو المركز عمودياً أو أفقياً، غالباً تلجأ المنظمة التي تكون في

حالة نمو وفي صناعة متنامية إلى الاختيار بين هذين النوعين قبل أن تتجه إلى التوسيع.

⁽¹⁾ الأستاذ الدكتور محمود جاسم الصميدعي (جامعة الزيتونة الأردنية)، الدكتورة ربيبة عثمان يوسف (جامعة الزرقاء الخاصة)، التسويق الإستراتيجي، الطبعة الأولى 2011-1432، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، ص 211.

النمو المركز العمودي:

يتتحقق النمو الرأسي من خلال سيطرة الشركة على وظيفة معينة كان يقوم بها المورد، أو الموزع. و هذا النمو ممكن تحقيقه من خلال التكامل الرأسي والذي يأخذ شكلين هما التكامل الخلفي في حالة امتلاك كل أو بعض مصادر التوريد للشركة. والتكامل الأمامي في حالة امتلاك كل أو بعض قنوات أو منافذ التوسيع.

النمو المركز الأفقي:

يتتحقق النمو الأفقي من خلال صنع منتجات الشركة إلى موقع جغرافية أخرى أو من خلال زيادة تنوع المنتجات أو الخدمات التي تقدمها الشركة للأسوق الحالية. و تستطيع الشركة أن تنمو أفقياً من خلال النمو الداخلي أو الخارجي، و يتحقق النمو الأفقي من خلال التكامل الأفقي، أي درجة تعامل الشركة مع موقع جغرافية متعددة في نفس الصناعة.

- استراتيجيات التوسيع:

يتضمن النمو القائم على التوسيع لإستراتيجيتين أساسيتين هما التوسيع المركز والتوسيع المختلط.

التوسيع المترابط

ويشير التوسيع المترابط أو المتصل إلى إضافة منتجات أو عمليات انتاجية مترابطة أو متشابهة إلى حد ما من حيث التكنولوجيا المستخدمة، أو قنوات التوزيع، أو المهارات الادارية المطلوبة، أو مجالات الاستخدام..... الخ.

والتوسيع المترابط من أكثر الاستراتيجيات ملاءمة للمنظمة عندما يكون لديها وضع تنافسي قوي ولكن جاذبية الصناعة التي تنتهي إليها ضعيفة.

التوسيع غير المترابط:

و ينطوي على إضافة منتجات أو قطاعات غير مترابطة للمنظمة. والدافع الأساسي لاتباع هذه الاستراتيجية هو الحصول على مزيد من الأرباح⁽¹⁾.

⁽¹⁾ الدكتور مؤيد سعيد أستاذ إدارة الأعمال - جامعة قطر، أساسيات الإدارة الإستراتيجية،

دار وائل للنشر، ص 169-170.

2 – مصفوفة إستراتيجيات النمو التكامل:

تركز هذه المصفوفة على استراتيجيات النمو التكامل وفق بعدين أساسيين هما: **الأسواق**: وتشمل الأسواق الحالية، والأسواق الجديدة.

المنتجات: وتشمل المنتجات الحالية، والمنتجات الجديدة. والشكل (7) يوضح ذلك.

إن هذه المصفوفة تركز على نوعية التكامل في المراكز الإستراتيجية الأربعة لهذه المصفوفة.

		Products		الم المنتجات
		الحالية	الجديدة	التكامل الأفقي
Markets	الحالية	التكامل الخلفي	التكامل الأفقي	
	الجديدة	التكامل الأمامي	لا علاقة	بالاكتساب

الشكل (7) مصفوفة إستراتيجيات النمو التكامل

2 – مصفوفة Ansoff الموسعة:

من الناحية الجوهرية لا تختلف هذه المصفوفة عن مصفوفة Ansoff الإعتيادية، إلا أن ما قدمه بورتر من توسيع لهذه المصفوفة بالشكل جعلها أكثر تفصيلاً وذلك لتلبية التحليل المعمق لخلايا هذه المصفوفة. وتتكون من بعدين هما :

- المنتجات: الحالية والجديدة.
 - الأسواق: الحالية والجديدة.
- والشكل (8) يوضح تلك المصفوفة ⁽¹⁾.

⁽¹⁾ الأستاذ الدكتور محمود جاسم الصميدعي (جامعة الزيتونة الأردنية) الدكتورة ردينة عثمان يوسف (جامعة الزرقاء الخاصة) التسويق الإستراتيجي، الطبعة الأولى 2011-2012، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ص 216-217.

		Products		الم المنتجات
		الحالية	الجديدة	
Markets	الأسواق	الحالية	الجديدة	
		- الاتraction مادي استهلاك - التوسع في السوق زيادة الاستعمال دورة حياة المنتج	- زيادة المنتج تطوير المنتج مرتبط غير مرتبط	
		- تطوير السوق الاستعمالات الجديدة المستعملون الجدد	- التنوع مرتبط غير مرتبط التكامل العمودي العمولة	

شكل (8) مصفوفة Ansoff الموسعة

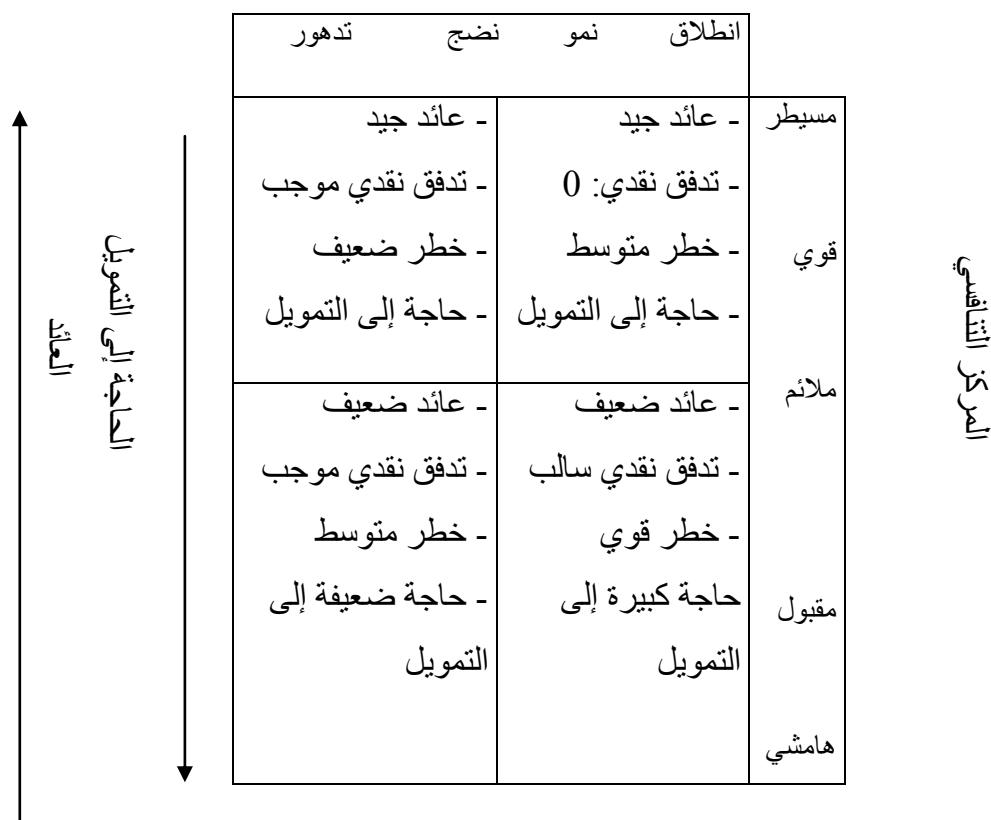
8 – مصفوفة ADL

تعتبر مصفوفة ADL بمثابة تطوير لمصفوفة BCG, حيث أنها انطلقت من أن معيار الحصة السوقية لا يمكن أن يدل دلالة كافية ونهائية عن المركز التنافسي لوحدة النشاط، ذلك أن هذا الأخير يخضع لمجموعة كبيرة من العوامل الكمية والنوعية⁽¹⁾ ومن ناحية أخرى تعتبر المجموعة الإستشارية ADL أن معدل نمو السوق غير كاف للدلالة عن جاذبية الصناعة، أو جاذبية مجال النشاط، ومن هنا اعتمد هذا النموذج على بعدين هما:

- **درجة نضج النشاط:** يعبر هذا البعد عن المرحلة التي يمر بها المنتج ويمكن تحديد النضج من خلال توليفة من المؤثرات الخارجية: معدل نمو السوق، طاقة النمو، نطاق تشكيلة المنتج، عدد المنافسين، ولاء الزبائن، حواجز الدخول وتكرارية التغيرات التكنولوجية. وهذه المؤشرات ليس لها نفس الدرجة بالنسبة لكل مراحل دورة حياة المنتج.

- **المركز التنافسي:** وهو يعكس كما أشرنا إليه من قبل، قوة المؤسسة بالمقارنة مع منافسيها. وتعتمد على مجموعة من العوامل المفتاحية للنجاح. ويتم تقدير المركز التنافسي من خلال تفحص حصة السوق النسبية وتقييم نقاط القوة والضعف الداخلية للمؤسسة. والتي تتعلق بالإنتاج، التسويق، التموين، والتوزيع، وغيرها. ويأخذ هذا المركز، حسب ADL، خمس وضعيات هي: مسيطر، قوي، ملائم، مقبول، هامشي. المصفوفة التالية تقدم الصورة عن ذلك شكل (9) مصفوفة ADL⁽¹⁾.

⁽¹⁾ الدكتور رحيم حسين، استراتيجية المؤسسة، الطبعة الأولى 2008، منشورات افرا قسطنطينة، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، ص 216-217.



شكل (٩) مصفوفة ADL

5 – مصفوفة SWOT أو (TSOW) :

توضح مصفوفة TOWS (أي مصفوفة SWOT ولكن مع ترتيب مكوناتها حيث نبدأ بالتهديدات T. الفرص O. ثم نقاط الضعف في الشركة W. وأخيراً نقاط القوة S.) .
كيف أن الفرص والتهديدات الخارجية التي تواجه منظمة معينة يمكن أن تتواءم مع مجالات القوة والضعف الداخلية بالنسبة لنفس المنظمة، وبالتالي يمكن أن ينتج عن ذلك أربع مجموعات من البدائل الإستراتيجية الممكنة ، انظر الشكل رقم (10)⁽¹⁾.

هذه المصفوفة مفيدة لتمييز الإستراتيجيات البديلة التي تعتمد على تحقيق المواءمة بين البيئة الخارجية للمنظمة ممثلة التهديدات والفرص، وبين البيئة الداخلية ممثلة في مجالات القوة والضعف. ويمكن للمدير الإستراتيجي استخدام هذه المصفوفة على مستوى المنظمة أو مستوى وحدة الأعمال.

وأيضاً هذه المصفوفة تنصب على اختيار الإستراتيجية التسويقية المناسبة على ضوء تحليل البيئة الداخلية للمنظمة والمتمثلة بعناصر قوتها ومكامن ضعفها من جانب، وما يقابلها من تحليل للبيئة الخارجية المتمثلة بالفرص المتاحة والتي تبحث عنها، والتهديدات التي قد تواجهها⁽²⁾.

⁽¹⁾ الدكتور مؤيد سعيد السالم، أستاذ إدارة الأعمال، جامعة قطر، أساسيات الإدارة الإستراتيجية، دار وائل للنشر، ص 143.

⁽²⁾ الدكتور جمال الدين محمد المرسي، أستاذ إدارة الأعمال، الإدارة الإستراتيجية، ص 69.

العوامل الإستراتيجية الداخلية	العوامل الإستراتيجية الخارجية	مجالات القوة (ق)	مجالات الضعف (ض)
العوامل الإستراتيجية الداخلية	العوامل الإستراتيجية الخارجية	ضع قائمة من 5 – 10 مجالات قوة داخلية في هذا المكان	ضع قائمة من 5 – 10 مجالات ضعف داخلية في هذا المكان
فرص خارجية للمنظمة في هذا المكان	ال فرص (ف) ضع قائمة من 5 – 10 فرص خارجية للمنظمة في هذا المكان	حاول تربية مجموعة استراتيجيات بديلة هنا، والتي تمكن المنظمة من الفرصة الخارجية وفي نفس الوقت تتغلب على مجالات الضعف الخارجية	حاول تربية مجموعة استراتيجيات بديلة هنا، والتي تستخدم مجالات القوة بالمنظمة والاستفادة من الفرص الخارجية

استراتيجيات	استراتيجيات	التهديدات (ت)
<p>حاول تنمية مجموعة استراتيجيات بديلة هنا، والتي تقلل مجالات الضعف الداخلية وفي نفس الوقت تتجنب التهديدات الخارجية</p>	<p>حاول تنمية مجموعة استراتيギات بديلة هنا، والتي تستخدم مجالات القوة بالمنظمة وفي نفس الوقت تتجنب التهديدات الخارجية</p>	<p>ضع قائمة من 5 – 10 تهديدات خارجية للمنظمة في هذا المكان</p>

شكل (10) مصفوفة SWOT أو مصفوفة TOWS .

المبحث الثاني: تحليل بيئة المؤسسة

مقدمة: إن المسائل المهمة والضرورية أمام المخطط الإستراتيجي سواء على صعيد المنظمة ككل أو على صعيد التحليل الإستراتيجي، دراسة البيئة وتحليلها من خلال البيئة الداخلية والخارجية المحيطة بها بشكل علمي وصحيح. لأن نجاح المؤسسة يتوقف بالدرجة الأولى على نوعين من العوامل التي تؤثر فيه، تحليل البيئة الداخلية للمنظمة لتحديد مستويات الأداء و مجالات القوة والضعف، تحليل البيئة الخارجية والتي تحدد العوامل التي تؤثر على المنظمة الآن وفي المستقبل.

المطلب الأول: تحليل البيئة الداخلية⁽¹⁾

إن نجاح المؤسسة في إدارتها الإستراتيجية يعتمد إلى حد كبير في قدرتها على تعظيم نقاط القوة وتقليل نقاط الضعف في بنائها الداخلي، وثقافتها التنظيمية السائدة، وفي الإمكانيات المتاحة في بيئتها الداخلية.

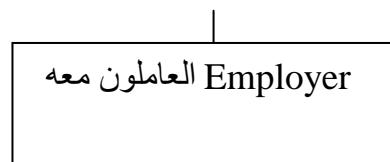
إن عناصر البيئة الداخلية للمنظمة تتكون من مجموعتين: عناصر القوة وعناصر الضعف، وهي تمثل في ثلاثة محاور هي: الهيكل التنظيمي لمنظمة والثقافة التنظيمية السائدة فيها والموارد المتاحة لها.

أولاً: الهيكل التنظيمي Organization Structure

نقصد بالهيكل التنظيمي: ذلك البناء الذي يحدد التركيب الداخلي للمنشأة، حيث توضح التقسيمات والتنظيمات، والوحدات الفرعية التي تؤدي مختلف الأعمال والأنشطة اللازمة لتحقيق أهداف المؤسسة، وفرضت على الهيكل التنظيمي أن يتغير ويتبدل تبعاً لتبدل الظروف والعوامل والمواقف فليس من الإستراتيجية أن تثبت على هيكل مستقر، الهيكل الناجح هو الذي يهدف إلى تحقيق التنفيذ الفعال للإستراتيجية، ومن هنا واصلت الدراسات الإستراتيجية تقسيم الهياكل التنظيمية إلى ثلاثة أشكال رئيسية وهي:

أ – **الهيكل التنظيمي البسيط:** وهذا الهيكل يتكون من مستويين إداريين فقط، وهو يناسب المؤسسات صغيرة الحجم والمختصة بخط إنتاجي واحد، ويمتاز بسهولة اتخاذ القرارات وبساطة العلاقة بين المدير العام والعمالين معه. والشكل التالي يوضح هذا الهيكل وسهولة إدارته.

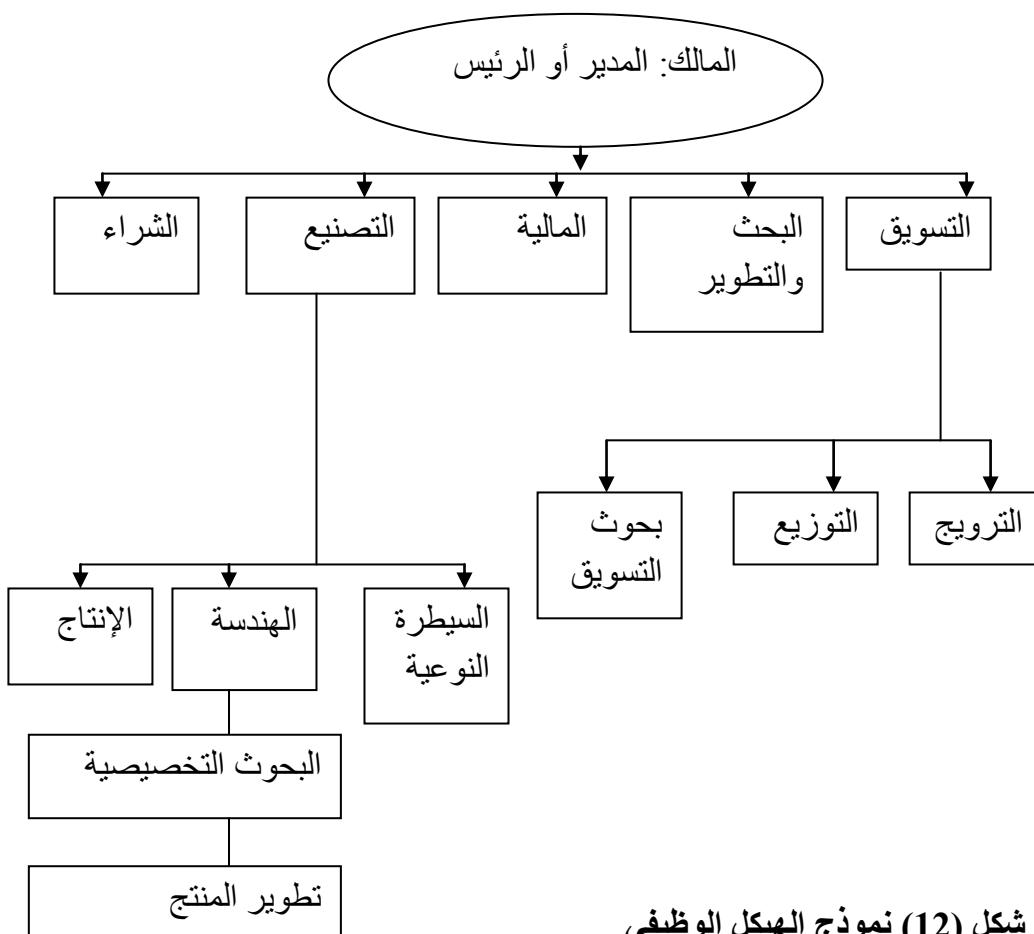




شكل (11) نموذج الهيكل التنظيمي البسيط

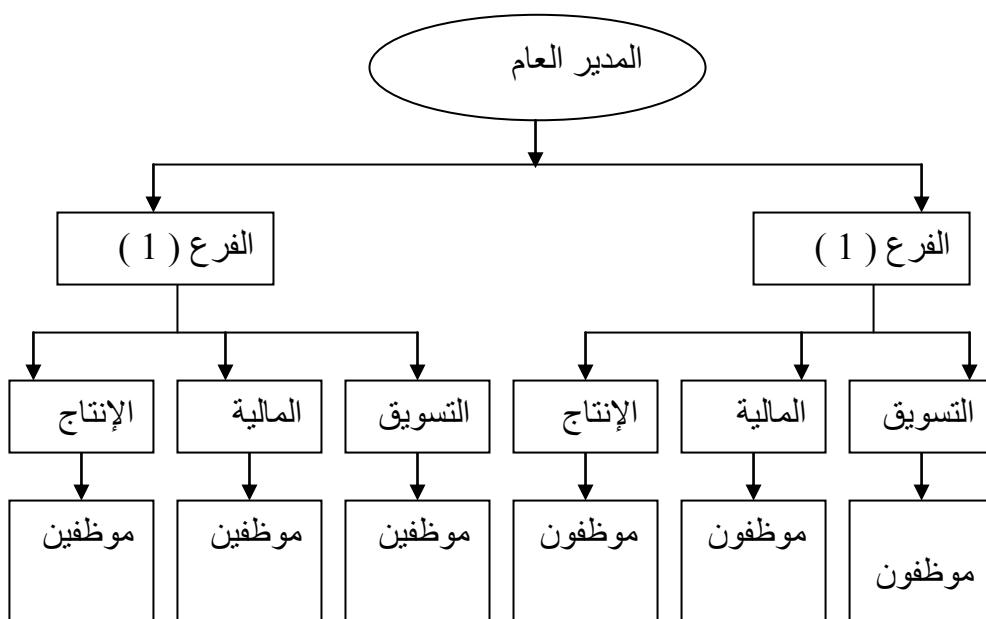
ب – الهيكل الوظيفي Functional Structure

ويتم تقسيم العمل في هذا الهيكل إلى عدد من الوظائف الخاصة بالمنشأة وهي: العمليات، المالية، التسويق والبحث والتطوير، الشراء، ويتصف مكوناته بساعد المنظمة في الإستفادة من المتخصصين والتعامل مع الإنتاج المعقد، كما يوضحها الشكل التالي:



ج - الهيكل القطاعي (تنظيم أقسام المنتجات) :Divisional Structure

وفي هذا الهيكل مستوى إداري يضم رؤساء القطاعات ويتوسط المستوى الخاص بالإدارة العليا والإدارات الوظيفية الأخرى، ويطلق عليه البعض "الهيكل الخاص بوحدات الأعمال الإستراتيجية" ويناسب هذا الهيكل المؤسسات المنظمة على أساس الفروع. والشكل التالي يوضح ذلك:



شكل (13) نموذج الهيكل القطاعي

د – هيكل المصفوفة:

وفي هذا الهيكل يتم دمج مجالات الأقسام بالوظائف في وقت واحد، وفي نفس المستوى حيث يكون للعاملين رئيسان أحدهما إداري، والآخر إداري متخصص، وهذا الهيكل يجمع بين استقرار الهيكل الوظيفي ومرنة تنظيم المشروع.

ه – الهيكل المختلط:

وهو عبارة عن تجميع أقسام منفصلة تنتج سلعاً مختلفة في أسواق مختلفة، ولكنها تعمل تحت خيمة منشأة واحدة، يساهم في تحديد الالتزام القانوني، ويعمل على احتمال تخفيض الضرائب، كما يساهم في توزيع المخاطر على قطاعات مختلفة من السوق.

ثانياً: ثقافة المنظمة

1 – التعريف بالثقافة: يمكن أن نعرفها بأنها: ثمرة كل نشاط إنساني محلي نابع عن البيئة ومعبر عنها أو مواصل لتقاليدها في هذا الميدان أو ذاك هي: مجموع المعلومات التي يقوم عليها نظام حياة أي شعب من الشعوب فهي على هذا أسلوب حياته ومحیطه الفكري ونظرته إلى الحياة.

إن الثقافة المؤثرة في حياة المنظمة هي التي تستطيع أن تؤثر في تحديد قواعد العمل الضرورية للإنجاز وأن تشكل منظومة معنوية لقيم الأخلاقية والموافق المصطفة معها.

2 – قوة الثقافة التنظيمية: ونعني بقوة الثقافة شدة استجابة العاملين في التنظيم للثقافة خلال تفاصيل الأنشطة اليومية، فكلما كانت الاستجابة فعالة كلما برهن ذلك على درجة قوة الثقافة وتأثيرها في حياة المؤسسة ودرجة القوة هذه تعتمد على توفر ثلاثة خصائص أساسية هي:

- كثافة الثقافة التنظيمية : ونعني بها عدد الافتراضات المهمة المشتركة التي تشكل الثقافة.

- نطاق المشاركة: فكلما كانت الافتراضات واسعة التأثير ويعتقد أن بها عدداً كبيراً من العاملين كلما كبر تأثيرها مقارنة بالثقافة التي لا تتمتع بهذه الصفة.

- وضوح الترتيب: وهو صفة للثقافة التنظيمية القوية ، التي تتميز بقواعد وتقاليد منطقية واضحة.

3 – أهمية الثقافة التنظيمية: إن عملية التخطيط الإستراتيجي هي بصورة جوهرية تجربة تعلم وعملية "وعي تنظيمي" تمنح المنظمة ميزة إستراتيجية وقدرة حيوية في الإنتاج والتطوير والإبداع التكنولوجي.

إن ثقافة المنظمة تؤثر إيجابياً في تكوين أنظمة اتصال فعالة ومفتوحة وبعدة اتجاهات تساند بصورة مباشرة عمليات اتخاذ قرارات إدارية تتصف بالعقلانية والدقة.

4 – وظائف الثقافة المنظيمية: تؤدي عدة وظائف أساسية يمكن تحديدها كما يلي:

- يؤدي وجودها إلى تدمير الشعور بالذاتية والهوية الخاصة بالعاملين.

- تلعب دوراً مهماً في خلق روح الالتزام والولاء بين العاملين.

- تسهم في تحقيق الاستقرار داخل المنظمة كنظام اجتماعي، متجانس ومتكملاً.

- تعمل على تكوين مرجعية لنشاط المنظمة.

5 – طبيعة ثقافة المنظمة: ثقافة المنظمة، هي بيئتها الثقافية، هي الغلاف القيمي، والفكري، والسلوكي، والمعرفي، الذي يغلف المنظمة، ويكون المرجعية، لقيادتها الإدارية، والعاملين معها، إنها الهوية.

6 – العلاقة بين الرسالة الإستراتيجية وثقافة المنظمة: قام بعض الباحثين من ذوي الاختصاص إلى تصنيف المنظمات إلى عدة أنواع وفقاً للعلاقة بين الثقافة الخاصة بها وإستراتيجيتها ورسائلها، حيث أكدوا أن ثقافة المنظمة هي التي تشكل طبيعة الإستراتيجية والسياسة، وهي التي تحدد العلاقة بين المنظمة وبيئتها الخارجية، وتشمل التصنيف المذكور أربعة مجموعات من المنظمات:

- المدافعون: Defenders

- المنقبون: Prospectors

- المحللون: Analyzers

- المستجيبون: Reactors

7 – أساس ثقافة المنظمة: إن العامل الأول والجوهرى الذي يؤثر في ثقافتها هو المؤسس لهذه المنظمة، فثقافته وافتراضاته، ومعتقداته في أساليب النجاح وطرقه، هو

الذي يعد المكون الأساسي لثقافته المنظمة بالإضافة إلى هوية المنظمة، وسلوكياتها المستقرة ومعتقداتها.

ثالثاً: الموارد Resources

إن صياغة (الإستراتيجية)، وتبثيت رسالتها، وأهدافها، ووضعها موضع التنفيذ، يتطلب أن تحصل المنظمة على مواردها، وتشمل: الموارد المالية، والموارد الطبيعية، والموارد البشرية، والقدرات التكنولوجية، هذه الموارد لابد من توفرها، لكي تساهم في تشغيل، وتفعيل طاقات المنظمة، وإمكانيات نجاحها، فهي روح المنظمة.

1 – أنواع الموارد:

- **الموارد المالية:** كالتدفق النقدي، والطاقة الانتقامية.
- **الموارد البشرية:** كالعلماء والمهندسين.
- **الموارد التنظيمية:** كنظم الرقابة على الجودة، والنماذج المالية.

2 – تحليل المزايا التنافسية / نقاط القوة والضعف:

يطلق أهل الإدارة الإستراتيجية على تحليل جوانب القوة والضعف للمجالات الوظيفية مصطلح "تحليل المزايا التنافسية"، والميزة التنافسية هي ذلك الجانب الذي يمكن المنظمة من المنافسة فيه بصورة أكثر فعالية في السوق، وفيما يلي ذكر للجوانب الوظيفية:

- 1 – التسويق Marketing
- 2 – المالية Finance
- 3 – العمليات الإنتاجية
- 4 – إدارة الموارد البشرية
- 5 – البحث والتطوير
- 6 – نظم المعلومات الإدارية

(1) الأستاذ الدكتور عبد العزيز صالح، أستاذ إدارة الأعمال – كلية العلوم الإدارية، جامعة عدن، الإدارة الإستراتيجية- إدارة جديدة في عالم متغير، الطبعة الأولى 2004-1424هـ، الطبعة الثانية 2007-1427هـ، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ص 192-217.

المطلب الثاني: تحليل البيئة الخارجية⁽¹⁾

ت تكون البيئة الخارجية من متغيرات الفرص والتهديدات والتي تقع خارج سيطرة الإدارة في المدى القصير، وتتطوّر البيئة الخارجية بدورها على جزأين أو مستويين هما: بيئه المهام والبيئة العامة أو الكلية. وتشمل بيئه المهام تلك العناصر أو المجموعات التي تؤثر أو تتأثر بعمليات أنشطة التنظيم شكل مباشر مثل قوى المنافسة والعملاء والموردين والوسطاء والاتحادات العمالي..... الخ، أما البيئة الكلية العامة فتشمل تلك القوى أو المتغيرات التي لا تؤثر في عمليات وأنشطة التنظيم بشكل مباشر في الأجل القصير.

وبناء على ما سبق سنناقش هنا أهمية تحليل البيئة الخارجية بعامة والبيئة الصناعية

بشكل خاص⁽²⁾.

أولاً: تحليل البيئة الخارجية

يشير التحليل البيئي إلى العملية التي يطور بواسطتها متذو القرار الرئيسيين فهمهم للبيانات التنظيمية.

- تساعد دراسة وتقويم عوامل البيئة الخارجية في تحديد العديد من النقاط والإجابة على أسئلة عديدة منها .

- ما هي بيئتنا الحالية وما هي البيئات المحتملة التي يمكن أن تواجهها مستقبلا.
- المساعدة في وضع الأهداف التي يتوجب تحقيقها.

- **الموارد المتاحة:** تساعد دراستنا للعوامل البيئية في تحديد أو بيان طبيعة الموارد المتاحة (مواد أولية – رأس مال – آلات – أفراد.....) وكيفية الاستفادة منها وما هو الوقت المناسب لذلك.

- **النطاق والمجال المتاح أمام المنظمة:** تساهم دراسة البيئة في تحديد نقاط السوق المرتقب، ومجال المعاملات المتاح أمام المنظمة، وبيان علاقاتها بالمنظمات الأخرى.

⁽¹⁾ الدكتور مؤيد سعيد السالم، المرجع السابق، ص 88-96.

⁽²⁾ الدكتور جمال الدين محمد المرسي، أستاذ إدارة الأعمال، الإدارة الإستراتيجية، الدار الجامعية، ص

- مساعدة الإدارة في تكوين نظام الإنذار المبكر من أجل تهيئة الاستعدادات الضرورية قبل ظهور التهديد المحتمل بوقت مناسب، وبالتالي تصميم استراتيجية كفوءة قادرة على مواجهة التهديدات والتقليل من آثارها.

ويمكن تصنيف العوامل والمتغيرات الخارجية إلى مجموعتين، تتصل الأولى بالمتغيرات الخاصة بالبيئة الخارجية غير المباشرة، وترتبط الثانية بالبيئة المباشرة التي تعمل المنظمة في محطيتها. ولابد من الإشارة هنا إلى قوة العلاقة بين هذين النوعين من البيئات.

ثانياً: تحليل البيئة الخارجية العامة غير المباشرة

البيئة العامة أو الكلية General Environment هي البيئة التي تنطوي تحتها أو تعمل ضمن إطارها جميع المنظمات، وتحتوي على متغيرات عامة تنشأ وتتغير خارج المنظمة والتي تؤدي إلى تغيير حتمي في مسار المنظمة، ولكن المنظمة لا تستطيع التأثير فيها. ونجاح المنظمة يعتمد بدرجة أساسية على قدرتها في إيجاد التأثير المناسب بين أنشطتها وبين المتغيرات البيئية المكونة لهذه البيئة.

ويعود اهتمام الإداريين بمفهوم البيئة الخارجية إلى نظرية النظام العام General Systems Theory, التي ترى أن المنظمة وحدة اجتماعية هادفة، أو تكوين اجتماعي منسق بوعي يتفاعل فيه الأفراد ضمن حدود محددة وواضحة نسبياً من أجل تحقيق أهداف مشتركة.

- تحليل عناصر بيئه المجتمع :Societal Environment

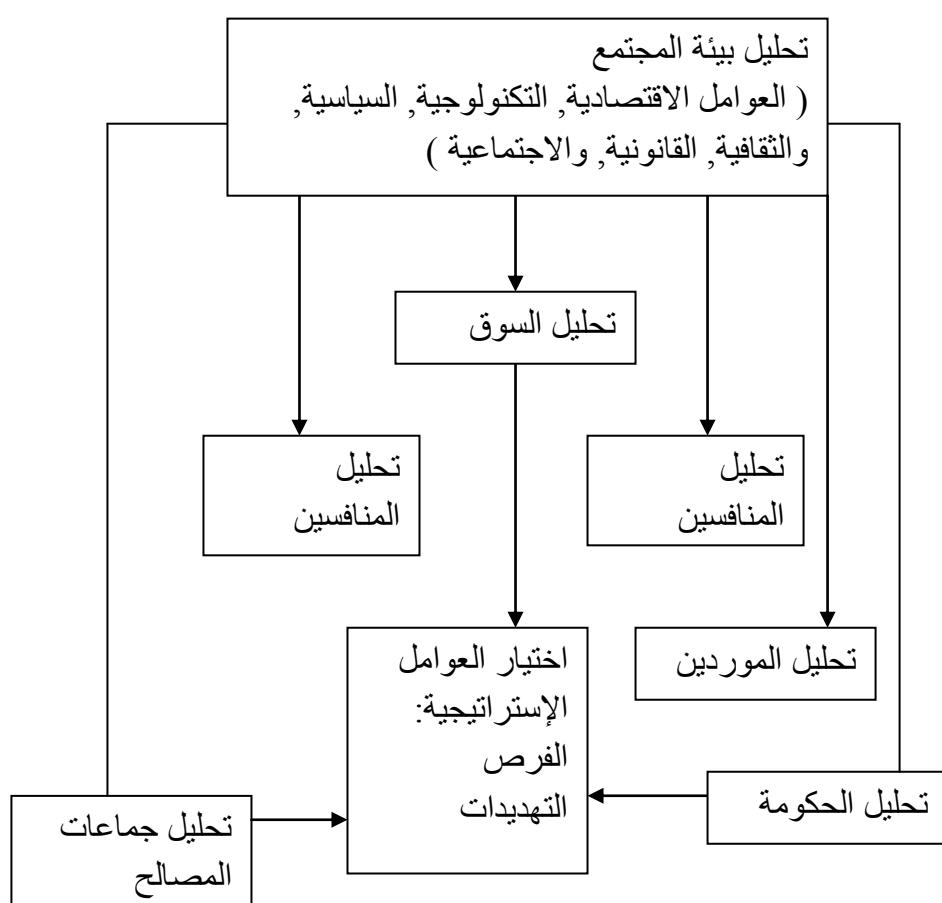
بالإمكان تعريف تحليل البيئة بأنه العملية التي يقوم بها الإستراتيجيين لمتابعة العوامل الاقتصادية، والسوقية / التنافسية، والخاصة بالเทคโนโลยية، والسياسية، والجغرافية، الاجتماعية، والثقافية لتحديد أي فرص أو مخاطر محتملة على المنظمة. عند إجراء عملية المسح والتحليل البيئي لابد للمدير الإستراتيجي من أن يكون ملماً ومطلعًا على العديد من المتغيرات الموجودة في البيئة المجتمعية، وبيئة المهمة.

وتتضمن بيئه المجتمع القوى العامة التي لا تؤثر بشكل مباشر على أنشطة المنظمة في الأمد القصير، ولكنها تمتلك وإلى حد كبير تأثيرات مؤكدة على قراراتها طويلة الأمد. وتصنف الشركات الكبرى بيئه المجتمع على أربعة مجالات أساسية: اقتصادية

وتكنولوجية وسياسية وقانونية، ثم المجال الاجتماعي والثقافي. وعادة تركز الشركة اهتماماتها في كل مجال على تحليل الاتجاهات التي لها ارتباط كبير بالشركة. وتختلف أهمية هذه الاتجاهات من شركة إلى أخرى، ومن وقت إلى آخر. ويوضح الجدول بعض العوامل المهمة في البيئة المجتمعية.

ثالثاً: تحليل البيئة الخارجية المباشرة

بيئة العمل: المقصود ببيئة العمل "المهمة" البيئة الخاصة التي تتضمن مجموعة القوى المؤثرة في المنظمة بشكل مباشر ويمكن للمنظمة نسبياً التأثير فيها، وبالإمكان توضيح هذه العوامل بالشكل الآتي:



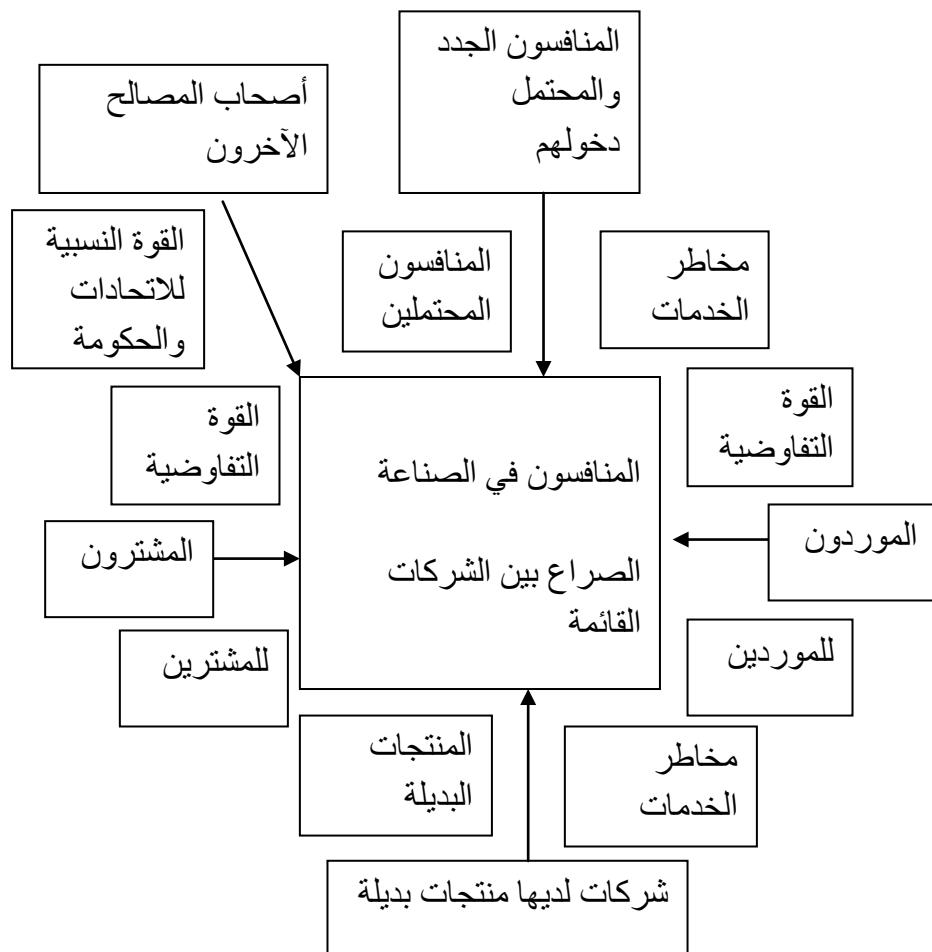
شكل (14) مسح وتحليل بيئة العمل

رابعاً: تحليل البيئة الصناعية وقوى المنافسة

ويقصد بالبيئة الصناعية مجموعة المنظمات التي تنتج أو تقدم مجموعة من السلع أو الخدمات الفندقيّة، الشركات الماليّة.....الخ.

ويتوقف مستوى قوة المنافسة على مجموعة عوامل أو قوى تنافسية أساسية، يوضحها الشكل، ولذا ينبغي أن تقوم المنظمة عند مسح الصناعة، بمراجعة وتقييم الأهمية النسبية لكل عنصر من هذه العناصر الستة ودرجة تأثيرها على نجاح المنظمة:

- 1 – المزاحمة بين الشركات المنافسة في الصناعة.
- 2 – المنافسون الجدد المحتمل دخولهم الصناعة.
- 3 – مدى توفر السلع البديلة أمام المستهلك.
- 4 – القوة التفاوضية للموردين.
- 5 – القوة التفاوضية للمشترين.
- 6 – القوة النسبية التي يمارسها أصحاب المصالح الآخرون.



شكل (15) القوى المحركة للمنافسة في الصناعة

المبحث الثالث: نماذج التحليل الإستراتيجي

مقدمة: لقد قدم نموذج كل من بوسطن و بور تر مجموعة من الخيارات الإستراتيجية للمنظمة. فنموذج بوسطن جاء بمصفوفة تعتمد تحليل الحصة السوقية والنمو السوقى و هي من المصفوفات الشائعة الاستخدام في المجال الإستراتيجي. ونموذج بور تر يرى أن هناك خمس قوى تؤثر على المنافسة الخمس، حيث تطورت أساليب المنافسة وأخذت منحى جديد بتنوع واسع.

المطلب الأول: نموذج بوسطن (مجموعة بوسطن الاستشارية BCG-Mtrix) مصفوفة مجموعة بوسطن الاستشارية BCG :

يعتبر نموذج BCG من أكثر النماذج شهرة في مجال إدارة محفظة الأعمال ⁽¹⁾, ويقصد بالحروف BCG الحروف الأولى من اسم مجموعة بوسطن الاستشارية Boston Consulting Group ⁽²⁾, وهي عبارة عن شركة استشارات إدارية تقوم بتقييم جميع وحدات الأعمال الإستراتيجية في المنظمة وفقاً لمصفوفة النمو / الحصة السوقية The Growth-Share Matrix ⁽³⁾.

وتعد هذه المصفوفة من أقدم المصفوفات استخداماً في تحليل الأعمال الإستراتيجية، وتشير بعض الدراسات إلى أن أكثر من 50% من الشركات العالمية المعروفة تعتمد هذه المصفوفة في تحليلها لأعمالها الإستراتيجية، وبالتالي لاختيارها الإستراتيجية المناسبة في تعاملها مع السوق وغير ما تقدمه من منتجات ⁽⁴⁾.

وتنتشر مجالات أنشطة المؤسسة حسب تحليل BCG في إطار مصفوفة 2×2 (أي أربع خانات)، وهو ما يعني هذه الأنشطة إلى أربع مجموعات تحت تسميات:

- مجموعة أنشطة النجوم.
- مجموعة أنشطة الأبقار الحلوب.
- مجموعة أنشطة الكلاب.
- مجموعة أنشطة علامات الاستفهام.

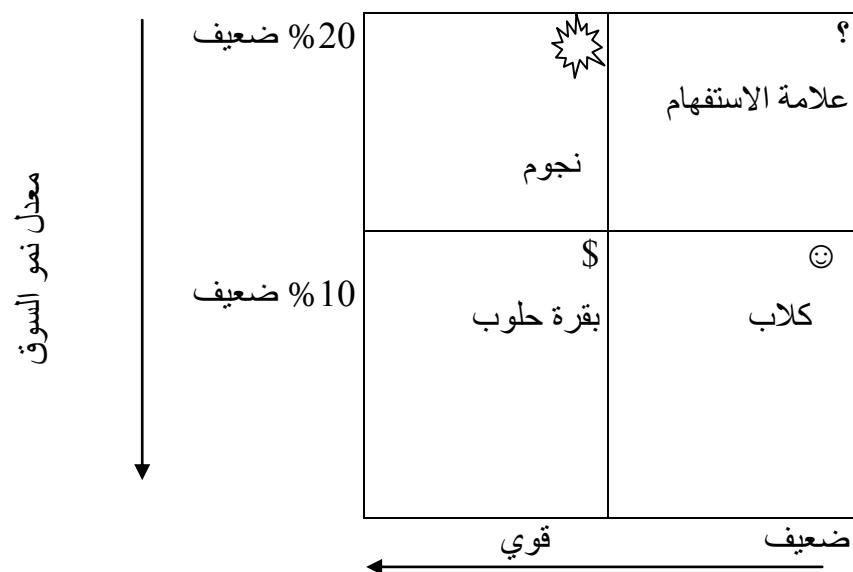
وهو ما تتضمنه المصفوفة التالية:

⁽¹⁾ الدكتور رحيم حسين، المرجع السابق ذكره، ص 110.

⁽²⁾ الدكتور جمال الدين، المرجع السابق ذكره، ص 169.

⁽³⁾ الدكتور مؤيد سعيد، المرجع السابق ذكره، ص 176.

⁽⁴⁾ الدكتور ثامر البكري، المرجع السابق ذكره، ص 232.



شكل (16) مصفوفة BCG بوسطن الاستشارية

تتمثل هذه المصفوفة في العلاقة بين إحداثي هما:

- **حصة السوق النسبية Relative Market Share:** والتي تتضح بالإحداثي الأفقي والذي يمثل الحصة السوقية النسبية لوحدات الأعمال الإستراتيجية قياساً بأكثر المنافسين الموجودين في السوق، أو أجزائها المستهدفة.
 - **معدل نمو السوق Market Growth Rate:** ويسمى هذا الإحداثي العمودي أيضاً بمعدل نمو الصناعة الذي يعطي مؤشر للنمو الحاصل في السوق (الصناعة)، فكلما ازدادت النسبة كلما أشار ذلك على أن السوق ذو قوة ومشجع لشركات في الدخول إليه وأن فرص النجاح متوفرة به، وعلى العكس إذا ما كانت النسبة منخفضة فإن ذلك يدل على أن السوق ذو موضع تهديد للشركات العاملة فيه. وهذه المصفوفة تنقسم إلى أربعة مجموعات وكل واحدة منها تعبر عن شكل وخصوصية لأعمال المنظمة وتعاملها ضمن هذه المجموعة⁽¹⁾.
- 1 – أنشطة النجوم (Vedette on étoile):** التشبيه المجازي بالنجوم يدل على أن المنتجات أو وحدات الأعمال التي تكون بها تتسم بالقوة والارتفاع على المنافسين وأن فرص النجاح أمامها كبيرة، وقد يصعب على المنافسين أن يصلوا إليها. وتمتلك هذه الأنشطة آفاقاً قوية للتطور مستقبلاً، وهو ما سيجعلها مدرة للنقدية. الإستراتيجية الملائمة هنا في التوسيع والنمو في هذه السلع لكي تحافظ الشركة على مركزها التنافسي⁽²⁾.

⁽¹⁾ د. ثامر البكري، المرجع السابق، ص 233-244.

⁽²⁾ د. مؤيد سعيد، المرجع السابق، ص 178.

3 – أنشطة علامة الاستفهام (Dilemme) : بتسميتها مجازا بعلامة الاستفهام يعني بات مصير المنتجات التي تقع هذه الخلية تكون في الغالب مجهول ويصعب تحديد مستقبلها، لأنها قد تفشل أو تنجح (حصة سوقية منخفضة ومعدل نمو مرتفع)، وتستخدم سيولة نقية كبيرة لتحافظ على نصيبها من السوق. وعلى الإدارة أن تفتر جديا بخصوص أي الوحدات يمكن دفعها ودعمها لتصبح نجوما (نصيب سوقي نسبي عالي ومعدل نمو في السوق عالي)، وكذلك أي الوحدات يمكن استبعادها. إن مثل هذا النوع من الوحدات الإستراتيجية يجب أن يثير الدهشة ووضع علامات استفهام لدى المسؤولين في إدارة التسويق بالشركة لأنه بالرغم أن معدل النمو في السوق عليها عالي إلا أن نصيب الشركة من سوقها مقارنة بنصيب أكبر منافس يعتبر منخفض.

4 – أنشطة الكلاب (Poids morts on doges) : وتسمى أيضا بـ أنشطة الوضع المضطرب للدلالة على أن منتجات هذه الخلية ذات مستقبل مجهول وقد يؤؤل إلى الانسحاب أو الخسارة، وهي الأنشطة التي تكون حصتها السوقية ضعيفة ومتواجد في سوق ذات معدل نمو ضعيف. و مثل هذه الأنشطة تشكل خطرا بالنسبة للمؤسسة، إذ أنها لا تدر نقية للمؤسسة حاضرا، ولا آفاق لنموها مستقبلا والإستراتيجية المناسبة في شأنها هي إستراتيجية التصفية⁽¹⁾.

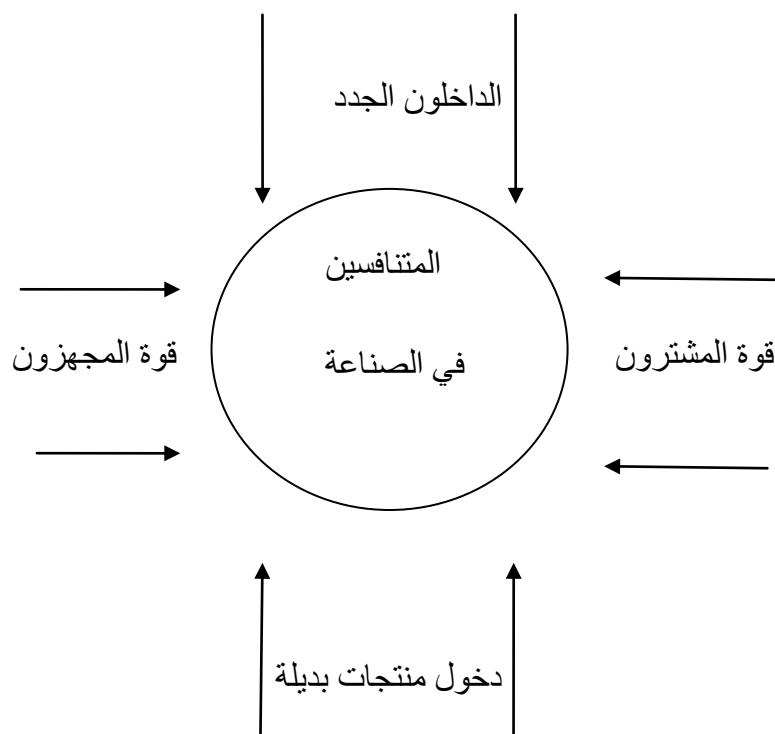
وهكذا يتضح أن محتوى مصفوفة BCG يتمثل في استجلاء نصيب المؤسسة من مختلف الأنشطة التي تسيرها، إذ أن التمييز مابين الأنشطة يرتكز على مفهوم الربحية والتقنية المدروة، وبالتالي فإن المصفوفة تخدم أكثر الإستراتيجية الحالية.

(1) د. رحيم حسين، المرجع السابق، ص 112.

يرى بورتر أن أهم ما يشغل الشركة هو التعرف على شدة المنافسة القائمة داخل بيئتها الصناعية. ويقول أن الخيار الاستراتيجي للمؤسسة إنما يتم على ضوء ديناميكية قطاع الصناعة التي تنتهي إليه، أي أنه يتم اختيار الإستراتيجية كرد فعل للتغيرات الحاصلة أو المتوقعة في القطاع، وبذلك يكون قد تبنى المدخل الموعدي.

ويرتكز تحليل بورتر على قاعدة أساسية تتمثل في قانون السوق، مما جعله لا يدخل في الحسبان تدخل الدولة و الظروف السياسية و الاجتماعية، وهذا يعني أن المؤسسة تعمل في حقل تنافسي بحث و تنقسم علاقات المؤسسة في هذا المحيط إلى علاقات تهديد و علاقات قوة.

يرى بورتر أن هناك خمس قوى تؤثر على المنافسة، ولدى يعرف نموذجه بنموذج قوى المنافسة الخمس. والرسم التالي يبين ذلك:



شكل (17) نموذج بورتر القوى الخمسة لتحليل بيئة المؤسسة

1 – قوة المجهزون: وتمثل بالقوة التفاوضية التي يمتلكها المجهزون حيال تعاملهم مع المنظمة والتي تتأثر بالآتي:

- هناك عدد قليل من المجهزين العاملين في مجال الصناعة المعنية والتي تعمل بها المنظمة،
 - يكون من الصعوبة في أحيان الاتفاق مع مجهزين آخرين للتجهيز بدخلات الإنتاج.
 - الصناعة التي تعمل بها المنظمة ليست من اهتمام المجهزين أو كونها ذات جاذبية للدخول فيها.
 - المواد أو المنتجات المصنعة التي يقدمها المجهز تكون مهمة وأساسية كدخلات للصناعة في منتجات المنظمة المقدمة للمستهلك النهائي.
 - المنتجات التي يقدمها المجهز تكون متميزة فضلاً عن انخفاض أسعارها.
 - يتمتع المجهزوں بتكافف واتفاق صمنی فيما بينهم للتعامل مع السوق.
- 2 – قوة المشترون:** وهو ما يتمتع به المشتري سواء كان منظمة أو وسطاء أو تجار من قوة التفاوض مع المنظمة والتي تتأثر بالآتي:
- تتمتعه بميزة الشراء بكميات كبيرة وقد تصل في بعض الأحيان إلى احتكار شراء كامل الإنتاج ولمدة زمنية معينة وقد تضل إلى أكثر من ذلك.
 - قبول المشتري للمنتج يتطلب توافر مواصفات معيارية فيها لأنها تدخل في مجالات إنتاجية أخرى. كما هو على سبيل المثال في صناعة الأدوية والمواد الكيمائية أو الإلكترونية.
 - الأسعار التي يقدمها المشتري تفضيلية قياساً بغيره من المشترين.
 - يتمتع المشتري بقدرة كبيرة في الحصول على المعلومات المتعلقة بذات المنتج أو البديل المتاحة في السوق.
 - التسهيلات الكبيرة التي يقدمها في عمليات التسديد النقدي. ⁽¹⁾
- 3 – الداخلون الجدد:** أية صناعة ناجحة يمكن أن تكون ذات جاذبية واضحة للمستثمرين للدخول إليها، وبخاصة إذا ما كانت الفرص للدخول متاحة أمامهم. وهذا من شأنه أن يزيد من التهديد للمنتجين الحاليين بالإضافة أعداد جديدة من المنافسين في ذات الصناعة. وهذا ما ينعكس بطبيعة الحال على حجم المبيعات المتتحقق والأرباح، لأن

(1) الأستاذ الدكتور ثامر البكري، استراتيجيات التسويق، المرجع السابق، ص 96-99.
 الحصة السوقية المتاحة ستتوزع على عدد أكبر مما كان عليه في السابق. ويضع بورتر سبع عوائق رئيسية من شأنها أن تحد من الإقدام على دخول منافسين جدد للصناعة وهي:
 - القدرة على التمتع بميزة اقتصاديات الحجم.

- التميز في المنتج المقدم للسوق.
- حجم الإستثمارات والمتطلبات الرأسمالية (الموجودات).
- الكلف البديلة للصناعة.
- التسهيلات المتاحة للوصول إلى المنافذ التوزيعية.
- المساويء الكلفوية المرتبطة بالحجم.
- السياسة الحكومية⁽¹⁾.

4 – دخول منتجات بديلة: تمثل المنتجات البديلة تلك السلع التي تبدو مختلفة ولكنها تشبع نفس الحاجة. فعلى سبيل المثال الفاكس بدلاً للبريد السريع، ويمكن اعتبار القهوة بديلاً للشاي وإذا ارتفع سعر الشاي فقد يتحول المستهلكين على شرب القهوة، وبالتالي فإن سعر الشاي يمثل السقف بالنسبة لسعر البن، لابد من الإشارة هنا إلى أهمية التعرف على البديل الممكنة للسلعة التي تؤدي نفس الوظيفة، بالرغم من أنها قد لا تبدو كبدائل ممكنة⁽²⁾.

5 – المنافسين في الصناعة: وهي تعبر عن شدة المنافسة القائمة بين المتنافسين الحاليين في ذات الصناعة وتحقق من خلال :

- النمو الحاصل في الصناعة ذاتها وأفاقها المستقبلية إذ ما كانت الصناعة ذات نمو عالي فإن الفرص تكون متاحة وكبيرة أمام جميع العاملين في الصناعة والعكس صحيح.
- عدد المتنافسين في ذات الصناعة، حيث تتناسب شدة المنافسة مع عدد المتنافسين تماًن طردي.
- التكاليف الثابتة التي يتحملها المنتجون وقدرتهم على توفير الإستثمارات اللازمة لأغراض التشغيل والبدء بالعمل⁽¹⁾.

⁽¹⁾ الدكتور ثامر البكري، نفس المرجع السابق، ص 98 – 99.

⁽²⁾ الدكتور منير نوري، التسويق مدخل للمعلومات والإستراتيجيات، الطبعة الثانية 2005-2009، ديوان المطبوعات الجامعية الساحة المركزية- ابن عكنون الجزائر، ص 226.

الخاتمة:

يمكنا القول أن الاهتمام المتزايد من قبل منظمات العمل على التحليل الإستراتيجي باعتباره الموجه العام لإدارة التحليل، حيث يتم من خلاله التحليل البيئي لعوامل البيئة الداخلية (نقاط القوة، والضعف) والبيئة الخارجية (تحليل البيئة الخارجية المباشرة وغير المباشرة)، من أجل صياغة استراتيجيات تعتمد أساساً في التحليل على كل من نموذج بوسطن وبور تر.

الفصل الثالث: دراسة عملية إستراتيجية في مؤسسة اتصالات الجزائر- ميلة

تمهيد

سنقوم بتخصيص الفصل الثالث للدراسة التطبيقية حول التحليل الإستراتيجي واثر الميزة التناصبية على المؤسسة وحاولنا تجسيد ما تم دراسته نظريا.

في البداية نعطي لمحنة عامة حول الشركة وستتضمن التعريف بها وتحليل هيكلها التنظيمي، بعدها نتناول بدراسة مفصلة للإ استراتيجيات المنتهجة من طرف المؤسسات وكمثال على ذلك مؤسسة اتصالات الجزائر خاصة فرع ميلة باعتمادنا على المقالات المباشرة، مع مدير الولاية من أجل الحصول على أكبر قدر ممكن من المعلومات عن المؤسستين وعن سير هذه العملية.

المبحث الأول : لمحنة عامة عن اتصالات الجزائر

تعتبر مؤسسة اتصالات الجزائر من أهم المؤسسات المتواجدة على التراب الوطني وهي تسعى دائماً لفرض نفسها في السوق نتيجة لشدة المنافسة وذلك لتقديم أجود وأفضل الخدمات وللتعرف أكثر على الشركة سنقدمها من خلال إبراز نشأتها وتطوراتها مع تحليل هيكلها التنظيمي.

المطلب الأول: التعريف بالمؤسسة محل الدراسة.

نتيجة الحاجة لوجود وسيلة اتصال خاصة بعد الاستقلال تم إنشاء موافق عامة تقدم خدمات للمواطنين تسمى بالبريد والمواصلات وهذه الأخيرة عملت على توسيع شبكة الإتصال سنة 1963 كانت تهتم بالإتصال عبر البريد بعد ذلك أدخلت الهاتف الثابت وفي عام 1993 تم إدخال خدمة الهاتف النقال الذي كان يعرف ب NMT . ونتيجة لمتطلبات السوق والانفتاح والعلومة وفتح سوق إتصالات سلكية ولا سلكية على المنافسة أصبح يقتضي بالضرورة إنشاء المؤسسات، لأجل المنافسة وكان هذا بصدور قانون 03 / 2000 الصادر في 05 / أوت / 2000 الذي

انبثق منه ميلاد المؤسسة العمومية الاقتصادية لاتصالات الجزائر التي انطلق النشاط الفعلي لها بتاريخ 01 / جانفي / 2003 بعد أن تم فصل قطاع البريد والمواصلات إلى متعاملين هما: اتصالات الجزائر وبريد الجزائر، تعتبر المؤسسة المتعامل التاريخي الوحيد للإتصالات في الجزائر فيما يخص الهاتف الثابت، ونتيجة الدور الهام الذي تلعبه في التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ووفقا للأهداف المسطرة لندرارك التأخر في هذا المجال وتبعاً للافتتاح الذي شهدته سوق الإتصالات، التي التزمت بها الدولة الجزائرية ومن أجل الإستجابة لاحتياجات زبائنها فإن مؤسسة إتصالات الجزائر سجلت نشاطات متعددة تضمنت تقديم خدمات ذات جودة فأنشأت فرع أخرى لها لذات الغرض وهي:

فرع الهاتف النقال: اتصالات الجزائر للهاتف النقال "MOBILIS"

".ATM"

فرع اتصالات عبر القمار الصناعية: اتصالات الجزائر ساتليت "ATS" "AT

. SATELITE"

فرع خدمات الإنترنت: اتصالات الجزائر للإنترنت "ATI" "DJWAB".

تم إنشاء المؤسسة في شكل أسهم برأس مال 100 000 000 دج مقيدة في السجل التجاري تحت رقم: 302 - 18083 و الكائن مقرها الاجتماعي بالطريق الوطني رقم 5, بدار الخميس المحمدية 1630 - الجزائر دخلت رسمياً في ممارسة نشاطها معتمدة على ثلاثة أهداف في عالم تكنولوجيات الإعلام والإتصال.

- المردودية.

- جودة الخدمة.

- الفعالية.

وما تجدر الإشارة إليه أن هذه الفروع ذات بعد وطني ودولي وتشترك كفاعلاً رئيسي في تنفيذ برنامج التنمية لمجتمع المعلومات في الجزائر ولذلك اعتمدت مؤسسة اتصالات الجزائر برنامج التنمية خلال الفترة الممتدة ما بين 2004 – 2008 وتجلى فيما يلي:

- إدخال تكنولوجيا جديدة في تحويل المعطيات والبيانات.
- إدخال تكنولوجيا جديدة ذات سرعة عالية في الإرسال.
- تنفيذ مشروع إنشاء شبكة ذات نطاق واسع ومتعدد الخدمات.
- تعليم البث الرقمي على وسائل الإعلام البصرية وتوسيع المد الوطني للألياف البصرية.
- إدخال تكنولوجيا خاصة بالمحطات الإذاعية مثل: "Vast Wifi - Wll".
- تأمين شرايين التحويل (الكابلات والألياف) المحلي والدولي عبر ناء أو تبني طرق حديثة منها تكنولوجيا "Dwdm".
- تنفيذ نظام إدارة ومراقبة الشبكة.
- إدخال تكنولوجيات جديدة في الإداره، واقتناه أدوات الاستغلال التجارية والتحليل الكمي والنوعي.
- السعي لضمان حصة كبيرة في سوق الهاتف النقال تماشيا مع المنافسة المتزايدة نظرا لدخول متعاملين جدد للقطاع.
- بناء علاقات طويلة الأجل مع قطاعات الأعمال والتجار المهتمين بمجال الإتصال والوسائل المتعددة.
- دعم الشراكة على الصعيدين الوطني والدولي باغتنام الفرص التي تتيحها السوق الجزائرية في مجال تكنولوجيا الإعلام والإتصال.
- رغبتها في تحقيق مستوى عالي، قياسي، تقني، اقتصادي، واجتماعي لتبقى دوما الرائدة في ميدانها نظرا لوجودها في محيط تنافسي، هدفها تنمية سعتها والحفاظ على مكانتها كشركة إعلام واتصال في الجزائر.

أولا: موقع الوحدة العملية لاتصالات الجزائر لولاية ميلة

تقع الوحدة العملية لاتصالات الجزائر لولاية ميلة في المقر الرئيسي للولاية وخاصة البلديات الكبرى ذات كثافة سكانية عالية مثلا: القرارم قوقة، شلغوم العيد، وفرجية.

ثانياً: التركيبة العمالية

تعمل المؤسسة بطاقة عمالية قدرها 273 عامل حيث تقوم المؤسسة باختيار العمال من ذوي المؤهلات في مجال العمل خاصة منمن كانت لهم الخبرة.

المطلب الثاني: مهام وأهداف مؤسسة اتصالات الجزائر

تطلع مؤسسة اتصالات الجزائر بمجموعة من المهام الأساسية نذكرها بإيجاز فيما يلي:

- يكمن هدف اتصالات الجزائر في رفع مستوى إنجازاتها تقنياً، اقتصادياً واجتماعياً أطول فترة ممكنة.
- إعداد وتنفيذ الخطط القصيرة والطويلة الأجل في إطار موضوع التنمية.
- توفير الإمدادات اللازمة لتحقيق البرامج القصيرة والطويلة الأجل.
- تعزيز وضمان جودة منتجاتها وخدماتها لتحقيق أهدافها.
- تسيير وتكوين الأشخاص اللازمين لتأدية مهام المؤسسة وهذا من خلال البرامج التدريبية، التي تقوم بإعدادها والميزانية المخصصة لذلك وتدرج ضمن هذه البرامج الطويلة وقصيرة الأجل.
- توسيع وتتوسيع الخدمات المقدمة للزبائن.
- ضمان أمن وجودة الإتصالات من أجل استكمال رضا الموارد البشرية.
- لإنجاز الدراسات التقنية، التكنولوجية، الاقتصادية والمالية لتحقيق أهدافها.
- تطوير، تشغيل وإدارة الشبكات العامة أو مراافق الإتصالات السلكية، اللاسلكية، البيانات الرقمية، المعلومات والوسائل السمعية البصرية.
- توفير الإتصالات السلكية واللاسلكية لنقل وتبادل الصوت، الرسائل النصية، البيانات الرقمية، المعلومات والوسائل السمعية البصرية.
- توفير خدمات الإتصالات السلكية واللاسلكية وطنية أو في الخارج وذلك لضمان الإتصال بين هؤلاء المستعملين للشبكة.
- تقوم مؤسسة اتصالات الجزائر بالمهام المذكورة سابقاً سعياً منها لتحقيق مجموعة من الأهداف نذكر منها:

- تسعى المؤسسة إلى حفظ وتطوير حجمها الدولي والمشاركة في تنمية المجتمع الإعلامي في الجزائر.
- إن تمازج مجهودات مختلف المصالح تهدف إلى تحقيق النمو الاجتماعي والإقتصادي للبلد عبر توفير خدمات الاتصالات، بالإضافة إلى استخدامها لوسائل معتبرة لربط المناطق المعزولة والمؤسسات التعليمية ومحاولات كسب أكبر حصة سوقية، عن طريق مضاعفة وتحسين النشاط التجاري ومستوى الخدمات قصد تحسين صورة الشركة وجعل منتجاتها أكثر تنافسية.
- تطوير استغلال الشبكات العمومية والخاصة بالاتصالات.
- تنظيم التبادل واستغلال الشبكات بين المتعاملين.
- مضاعفة وتحسين قيمة شبكة الخدمات المقدمة وجعل خدمات الاتصال أكثر من دوائية.
- إدخال التكنولوجيا الحديثة التي تضمن أمن وسلامة الشبكة ونوعية الإتصال من أجل الرضا التام للمتعاملين.
- مواكبة التطور التكنولوجي الهائل الذي تعرفه سوق الاتصالات من ناحية التكنولوجيا والتقنيات الحديثة في الإتصال أو تكوين إطاراتها وموظفيها وفق الأنظمة الحديثة.
- في ظل المنافسة القوية التي شهدتها السوق الجزائرية بدخول متعاملين جدد سواء في الهاتف النقال، الانترنيت... الخ تسعى مؤسسة اتصالات الجزائر إلى ضمان مركزها والمحافظة على سمعتها فيها، رغم الشراكة والتعاون الثنائي سواء على الصعيد الوطني أو الدولي من خلال اتفاقيات مؤسسة اتصالات الجزائر ومتعاملين عوميين وخصوصا في جميع المجالات.

المطلب الثالث: شرح الهيكل التنظيمي لمؤسسة اتصالات الجزائر فرع ميلة

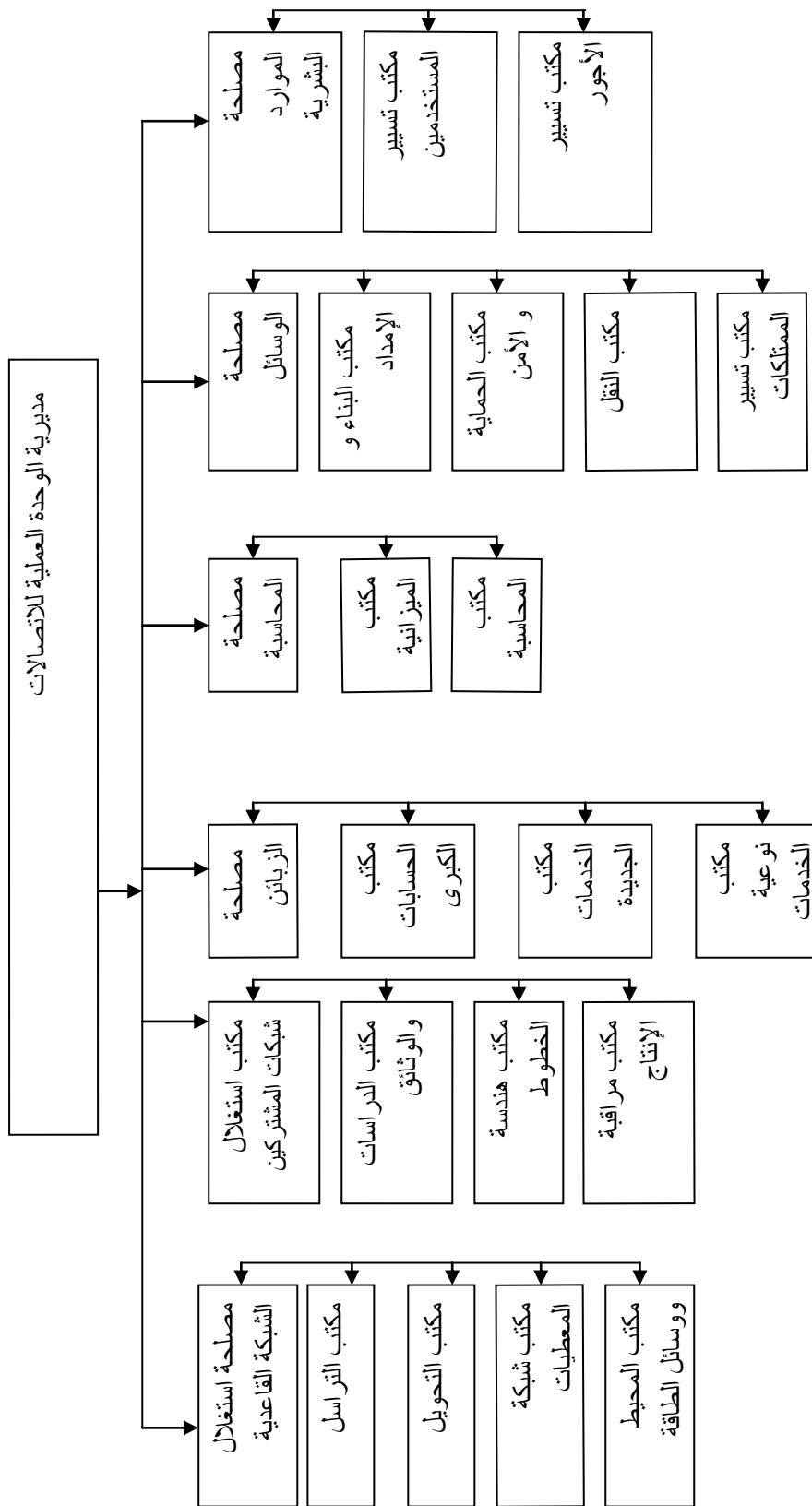
الهيكل التنظيمي للمؤسسة هو تنظيم خاص يسمح بمعرفة مصدر القرار وذلك بتنسيق الجهود المبذولة بين مختلف المصالح، بالإضافة إلى أنه يسهل عملية تقسيم الوظائف والمهام وتوزيعها حسب كل اختصاص ومختلف الهياكل التنظيمية باختلاف نشاط المؤسسة وحجمها وتعتمد الوحدة العملية لولاية ميلة على الهيكل التنظيمي التالي،

الذي يعكس طبيعة نشاطها الخدماتي فهو يتكون من مدير الوحدة وستة مصالح رئيسية

لها وهو ما يبينه الشكل رقم (2)

تتمثل مهام مدير الوحدة فيما يلي:

- التنسيق بين الوظائف في مختلف المصالح والربط فيما بينها.
- الحرص على تحقيق الأهداف المسطرة.
- تأمين ومراقبة تسيير الموارد المادية والبشرية للوحدة.
- إعداد واتخاذ القرارات الخاصة بالسياسة العامة للعمل في المؤسسة.



الهيكل التنظيمي لمؤسسة اتصالات الجزائر لولاية ميلة

أولاً: استغلال الشبكة القاعدية

تضم هذه المصلحة أربع مكاتب فرعية وهي: (مكتب التراسل, مكتب التحويل, مكتب شبكة المعطيات, مركز المحيط ووسائل الطاقة) وهي تقوم بالمهام التالية:

- تطبيق القواعد والإجراءات التقنية لاستغلال الشبكات.
- إنشاء طلبيات الشراء للاستهلاك والصيانة.
- متابعة إنجاز تمديد الشبكات.
- المتابعة الخاصة للتمويل بالكهرباء وتهوية المحيط.
- المتابعة الخاصة لتنشيط شبكة المعطيات.

كما أن هذه المصلحة تشرف على ثلاثة أنواع من المراكز وهي:

1 – المراكز الهاتفية (CCLT/CDC) :

Centre Cabineé Local Transite CCLT وتعني

Cœur de Chaine CDC وتعني

ويملك هذا النوع من المراكز التجهيزات والوسائل الازمة التي تمكنه من تحديد عدد المشتركين في كل منطقة، كما أن هذه المراكز هي المسؤولة عن تحويل الدبابات إلى أصوات من خلال أجهزة خاصة بذلك.

2 – مركز الطاقة الولائي (CWE) :

Centre Wilaya d`énergie CWE وتعني

ويقوم هذا النوع من المراكز بالمهام التالية:

- ضمان وصول التيار الكهربائي باستمرار لكل التجهيزات التي تشتعل 24/24 سا ويتم

بطريق شتى:

- التوصيل الجيد للكهرباء.

- في حالة انقطاع التيار الكهربائي تتم برمجة مولدات كهربائية من أجل حماية الأجهزة

من التلف.

- توفير بطاريات ضخمة والتي تضمن وصول الكهرباء إلى التجهيزات ولكن ذلك

يكون لفترات قصيرة نوعا ما.

كما يقوم هذا المركز أيضا بضمان تهوية المحيط عن طريق إستمرارية إشتغال مكيفات الهواء طول السنة وذلك لمنع إرتفاع درجة الحرارة وبالتالي عدم إتلاف الأجهزة.

3 – مراكز التضخم الهرتزية (CAH) :

Centre d'amplification Hertzien CAH: وتعني

وتقوم هذه المراكز بالمهام التالية:

- ضمان السر الحسن لكل وسائل الإتصال.
- إستعمال خطوط نقل كبرى ذات قدرة عالية والتي تتمثل في الألياف البصرية.
- لها شبكات تحويل هرتزية هوائية عن طريق الموجات تستعمل في حالة حدوث إنقطاعات على مستوى الألياف البصرية أي أنها تضمن وصول الإتصالات عن طريق المحولات.

ثانياً: مصلحة إستغلال شبكة المشتركيين.

وتضم هذه المصلحة ثلاثة مكاتب فرعية وهي (مكتب الدراسات والوثائق، مكتب هندسة الخطوط، مكتب مراقبة الإنتاج) وهي تقوم بالمهام التالية:

- تطبق القواعد والإجراءات التقنية.
- مراقبة نوعية وجودة الخدمة المقدمة.
- المتابعة الخاصة لتحسين الوثائق التقنية لشبكات المشتركيين طلب الترخيص لتنفيذ الأعمال أو المشاريع ومتابعة تنفيذها.
- إنشاء طلبيات الشراء من وسائل صيانة ضرورية لعمل مراكز الإنتاج.
- كما أن هذه المصلحة هي المشرفة على مراكز الإنتاج للإتصالات والتي تقوم بما يلي:
- إنشاء خطوط النقل (وهي عبارة عن خطوط تتعلق من المراكز الهاتفية لتصل إلى المحولات) توسيعها وصيانتها وكذلك شبكات التوزيع.
- إيصال المشتركيين بالهاتف والأنترنت بالإضافة إلى رفع التعطلات.
- خلق شبكات جديدة في أحياء جديدة.
- تسخير مشاريع مد الفتوحات الهاتفية ومد خطوط النقل.

وتضم هذه المصلحة كل من: مكتب هندسة الخطوط، مكتب مراقبة الإنتاج، مكتب الدراسات والوثائق، مكرز الإنتاج ومصلحة الروع الاجارية (ميلة، رجاص، القرارم).

ثالثاً: مصلحة الزبائن

وتضم هذه المصلحة ثلاثة مكاتب فرعية وهي: (مكتب الحسابات الكبرى، مكتب الخدمات الجديدة، مكتب نوعية الخدمات) وهي تقوم بالمهام التالية:

- تطبيق القواعد والإجراءات التجارية.
- ترقية وتطوير الخدمات الجديدة المعروضة.
- جمع المعلومات والإحصائيات التجارية التي تسمح بمراقبة جودة الخدمات.
- المتابعة الخاصة للمصالح والخدمات المرتبطة بشبكة المعطيات للزبائن.
- المتابعة الخاصة للحسابات الكبرى.
- معالجة الخلافات والمنازعات مع الزبائن.

رابعاً: مصلحة المحاسبة

وتضم هذه المصلحة مكتبين فرعين وهما: (مكتب الميزانية، مكتب المحاسبة) وهي تقوم بالمهام التالية:

- تنظيم العمل والمشتريات.
- تطبق القواعد والإجراءات الوظيفية.
- متابعة ورصد حسابات الوحدة العملياتية للإتصالات والمراكم التابعة لها.
- إنشاء ومتابعة تنفيذ الميزانية الخاصة بالوحدة العملياتية للإتصالات والمراكم التابعة لها.

خامساً: مصلحة الوسائل

وتضم هذه المصلحة خمس مكاتب فرعية وهي: (مكتب البناء والإمداد، مكتب الحماية والأمن، مكتب النقل، مكتب تسيير الممتلكات، مركز المخزن الولائي) وهي تقوم بالمهام التالية:

- تطبيق قواعد وإجراءات تسيير أملاك المؤسسة.

- التسيير التقني، صيانة وتهيئة المنشآت المحلية للوحدة العملياتية للإتصالات والمراكز التابعة لها.

سادساً: مصلحة الموارد البشرية

وتضم هذه المصلحة مكتبين فرعين هما:(مكتب تسيير المستخدمين, مكتب الأجر) وهي تقوم بالمهام التالية:

- وضع, تنفيذ القواعد, الإجراءات, النظم الإدارية ومراقبة تطبيقها.
- إعداد الدراسات, الإحصائيات ورصد مؤشرات التسيير.

المشاركة في وضع الخطط السنوية والممتدة السنوات (ذات الأجل الطويل) لاسيما في مجال إدارة الأعمال.

- وضع خطط وبرامج التدريب وتسيير ومراقبة تنفيذها.

إدارة نظام الأجر والحوافز.

إدارة العلاقات المهنية لتجنب الصراعات العمالية.

تطوير الإتصال الداخلي.

إدارة شؤون الموارد البشرية والهيكل من الوحدة العملياتية للإتصالات والمراكز التابعة لها فيما يخص: المسارات المهنية, تدريب الموارد البشرية والأجر....الخ.

المطلب الرابع: دراسة استراتيجية التنافسية في مؤسسة اتصالات الجزائر

من خلال اجابات بعض موظفي فرع اتصالات الجزائر لميلة توصلنا إلى مايلي:

- السياسة التجارية للمؤسسة يتم اتخاذ القرار فيها على المستوى المركزي.

- تقوم المؤسسة بتجميع معلومات عن المنافسين وهي عبارة عن هامش الربحية, المبيعات, الاستثمارات الجديدة, وترتبط هذه المعلومات بنوعية الخدمة المقدمة, التكنولوجيات المستعملة, امكانيات المنافس, عدد الزبائن, و للحصول على هذه المعلومات من عدة جهات و هي هيئات حكومية, وسائل الاعلام و الاتصال, اللجوء إلى مراكز الإحصاء.

- تسعى المؤسسة لاكتساب الميزة التنافسية, و ذلك من عدة مصادر كالجوء إلى التكنولوجيات الجديدة, الخدمة, تقليل الأخطاء و تقليل الرذاء, تحسين خدمة الهاتف و الانترنت.

- تلجأ المؤسسة إلى نظام الذكاء التناصفي في وجود منافسين.
- تتبنى المؤسسة المهموم الحديث للمنافسة وفقا لرغبات المستهلكين.
- قيام المؤسسة باعلانات، الأمر الذي جعلها تكتسب الشهرة.
- الاهتمام المتزايد بالتحسين المستمر للجودة، وفقا للمقاييس العالمية.

الخاتمة:

من الدراسة الميدانية لمؤسسة اتصالات الجزائر ودراسة بيئتها التنافسية، فقد قدمنا حالة المؤسسة كونها وحدة استثمارية هامة في الجزائر، و لها مكانة جيدة، إلا أن الصعوبات التي واجهناها حالت دون ظهور هذه الدراسة بالمستوى المرغوب فيه، حيث أكفيينا بدراسة تشخيصية للمؤسسة محل الدراسة و استخراج بعض الإيجابيات و السلبيات التي تساعدنا في تقييم إستراتيجيتها التنافسية فيها.

الخاتمة العامة

إن المرحلة الحالية التي يمر بها العالم تغيرت عما كانت سابقتها، حيث تغيرت مفاهيم عن حرية التجارة، كما طرأت مصطلحات على واقعنا الحالي والمشهد الاقتصادي من خلال الأنترنت، الأقمار الصناعية، فهو اذن عصر العولمة. ومن افرازات هذا العصر دوره على المنافسة في المؤسسة، و تحديد معايير النجاح و الفشل فيها، و بالتالي الضغط على المؤسسة للعمل و المحافظة على مركزها، وهنا يبرز دور و أهمية الاستراتيجية التنافسية. فأوجزنا من خلال هذا البحث العناصر المتعلقة بالاستراتيجية التنافسية و دورها في أداء، استمرارية و بقاء المؤسسة، و تطرقنا إلى نموذجي كل من بوسطن و بورتر اللذان يوضحان ماهية المنافسة و الاستراتيجية التنافسية. و في الأخير عملنا على تقديم دراسة موجزة تخص مؤسسة جزائرية.

قائمة المراجع باللغة العربية:

- 1 – إسماعيل محمد السيد, الإدارة الإستراتيجية, المكتبة العربي الحديث, مصر 1993.
- 2 – الأستاذ الدكتور ثامر البكري, إستراتيجيات التسويق' دار البيازوردي العلمية للنشر والتوزيع عمان الأردن, الطبعة 2008.
- 3 – ثابت عبد الرحمن إدريس محمد المرسي, الإدارة الإستراتيجية الجامعية, الإسكندرية 2003.
- 4 – جمال الدين محمد المرسي, أستاذ إدارة الأعمال, الإدارة الإستراتيجية, الدار الجامعية.
- 5 – الدكتور رحيم حسين, إستراتيجية المؤسسة, منشورات إقرأ قسنطينة, دار بهاء الدين للنشر والتوزيع, الطبعة الأولى 2008.
- 6 – طاهر محسن منصور الغالبي ووائل محمد صبحي إدريس, الطبعة 2007.
- 7 – عبد الحميد عبد الفتاح المغربي, الإدارة الإستراتيجية لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين, القاهرة مجموعة النيل العربي, 1999.
- 8 – عبد الجليل بوداح, إستراتيجية المؤسسة وعلاقة الدور التكنولوجي في تحقيق التنافسية لها مقال موضوع للنشر في مجلة العلوم الإنسانية, جامعة متوري قسنطينة.
- 9 – بوداح عبد الجليل وآخرون, دور كل من الإستراتيجية التكنولوجية, المالية البشرية في رسم واستخدام الإستراتيجية الشاملة لمؤسسة إقتصادية, التقرير الأول لمشروع بحث كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير, جامعة متوري قسنطينة, 2002.
- 10 – عبد السلام أبو قحف, الإدارة الإستراتيجية و إدارة الأزمات, دار الجامعة الجديدة, مصر 2000.

- 11 – عبد العزيز صالح أستاذ إدارة أعمال كلية العلوم الإدارية، جامعة عدن
الإدارية الإستراتيجية إدارة جديدة في عالم متغير، الطبعة الأولى - 2004 -
1424هـ، الطبعة الثانية 2007-1427هـ.
- 12 – فريد الصحن، الإدارة التسويقية الدار الجامعية الإسكندرية مصر 2002.
- 13 – مؤيد سعيد السالم أستاذ إدارة أعمال أساسيات الإدارة الإستراتيجية،
جامعة قطر، دار وائل للنشر.
- 14 – الدكتور محمود جاسم الصميدعي (جامعة الزيتونة الأردنية) الدكتورة
ردينة عثمان يوسف (جامعة الزرقاء الخاصة)، التسويق الإستراتيجي الطبعة
الأولى 2011-2012، 1432هـ.
- 15 – محمود الصميدعي، إستراتيجيات التسويق، مدخل كمي وتحليلي،
الأردن، دار حامد للنشر والتوزيع، 2007.
- 16 – محى الدين الأزهري، التسويق الفعال، دار الفكر العربي، 1995.
- 17 – مصطفى محمود أبو بكر وفهد بن عبد الله النعيم، الإدارة الإستراتيجية
وجودة التفكير والقرارات، الطبعة 2007-2008.
- 18 – الدكتور منير نوري، التسويق مدخل للمعلومات والإستراتيجيات، الطبعة
الثانية، ديوان المطبوعات الجامعية- الساحة المركزية، ابن عكنون الجزائر،
2009-2005.
- 19 – نبيل محمد مرسي، إستراتيجية الإنتاج والعمليات، دار الجامعة الجديد،
الإسكندرية 2002.
- 20 – نجار حياة، المؤسسة الوطنية للنقل الطرقي للبضائع وإمكانية تطوير
إستراتيجية تنويع النشاط باستخدام تقنيات الإمداد، ماجستر جامعة قسنطينة،
1996.
- 21 – نبيل مرسي خليل، الميزة التنافسية في مجال الأعمال، مركز إسكندرية
للكتاب، الإسكندرية 1997.

قائمة المراجع الأجنبية:

1 – Porter, M.E.the Competitive Advantage of Nations.

New York: the Free Press. 1990.

2 – Aaker, P.A, Manging assets and Skill: The key to a sustainable Competitive Advantage, California

Management Review, Winter 1989, PP, 91- 106.

3 – (Weiss, A, 1999)

Sage, A, A, S, Ashour, A. S, Khalil, O. E. (2005),* Knowledge acquisition and transfer in Egyptian software firms*, International journal of knowledge management, vol, 1 (4), PP. 43 – 72.

4 – Porter, M.E., and V. E. Millar, How information gives you Competitive Advantage, Harvard Business Review, July. August, 1985, PP. 144 – 160.